صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

حين يصبح الحليب واللقاح رفاهية تحت الحصار

رضع غزة بين شبح الموت البطيء وصمت العالم

لتحقيق التوازن بين المؤسسات البنكية و حرفائها

مقترح لتنظيم ضمانات القروض

الثلاثاء 27 ماي 2025 /6 محرم 1445هـ/عدد 628

إرتفاع حوادث الإنتحار في تونس:

ظاهرة تعري «ضعف» المجتمع

7

صادق عليه مجلس وزاري

هذه ملامح البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي الجديد

6

تحت مجهر «24/24» :

التهرّم السكاني في تونس:

ناقوس خطر يستدعي مراجعة جذرية للسياسات الاجتماعية

5-4

في ظل تنامي مراييج البنوك وتراجع مدخرات المواطن

هل من طريقة تنهي وضعية «الجلاد والضحية» بين الطرفين؟

10

باسكال مشعلاني لـ«24/24»:

«اتهرّينا» تجربة جديدة أعادتني إلى أجواء السبعينات.. وسعيدة بنجاح «ما حييتش»

13

الافتتاحية

صابر الحرشاني

التهرّم السكاني في تونس... إنذار ديمغرافي يستعجل التغيير

يبدو ان بلادنـــا قد باتت على أعتاب تحوّل ســـكاني عميق، تتجه تونس بخطى ثابتة نحو مشـــهد ديمغرافي جديد يفرض واقع آخر و تحديات مغايرة.

ووســـط زخم الأرقام والمعطيات التي حملتها نتائج التعداد العام للســـكان والسكنى لسنة 2024، يطلّ على تونس مشـــهد ديمغرافي جديد، مغاير لما عهدناه لعقود، وأكثر تعقيدًا مما قد يبدو عليه. حيث لم تعد البلاد مجرّد مجتمع شابّ يسعى إلى تجاوز عثراته التنموية، بل

ولم يعد التهرّم الســـكاني مجـــرد احتمال، بل أصبح حقيقة موثقـــة بالأرقام، فقد كشـــف المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الســـكان الذين تجاوزوا سنّ الستين ارتفعت إلى نحو 13%، مقابل تراجع نسبة الأطفال دون سنّ الخامسة عشرة إلى 22%.

أما الفئة النشيطة، أي التي يفترض أن تكون العمود الفقري للإنتاج والعمل، فقد تقلّصت بدورها إلى أقل من 65%.

وان تبدو هذه النســـب، أقلّ حدة من تلك المسجلة في الدول المتقدمة، فإن خطورتها تكمن في سياقها ، حيث تتداخل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المخاوف المطروحة ان تدخل بلادنا في الســـنوات المقبلة « عصر الشيخوخة الديمغرافية» دون أن تستكمل أدوات الحماية الاجتماعية، ومن دون ان تتهيّأ بمنظومة اقتصادية مرنـــة وقادرة على التكيّف مـــع هذا الواقع الجديد. فبينما تستعد بعض الدول، منذ سنوات، لمرحلة ما بعد القاعدة الشبابية، من خلال تحولات تكنولوجية وخطط رعاية بعيدة المدى، ما تزال الخطى هنا متثاقلة و رهينة منوال تنمـــوي تقليدي، غير قادر على مواجهة تحديات التحوّل العمري، ومرتبـــط في جوهره بتركيبة سكانية شابّة مهددة في وجودها.

ولعلّ أخطر مـــا في الأمر أن هذا «الانقلاب الديمغرافي» لم يكن مفاجئا، بل تراكمت مؤشراته على مدى سنوات، فمنـــذ بداية الألفيـــة الثانية، بدأت نســـب الإنجاب في التراجع، الى جانب عزوف متزايد عن الزواج، وارتفاع في معدلات الطلاق، وتفضيـــل إنجاب طفل أو طفلين كحد أقصى، وذلك تكيفا مع انعكاســـات لأزمـــة اقتصادية ومعيشية متفاقمة، دفعت بالأسر إلى الحدّ من الإنجاب أو الهجرة.

في هذا الســـياق، لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين التراجع الديمغرافي ونزيـــف الهجرة الذي لم يهدأ، حيث تغادر آلاف من الكفاءات الشـــابة، ســـنويًا، البلاد بحثًا عن أفق أرحب، وفرص أعدل، ومســـتقبل أوضح، وهذه الهجرة، وإن كانت توفـــر تحويلات مالية مهمة، فإنها تفرّغ البلاد تدريجيا مـــن أهمّ طاقاتها المنتجة، وتُفاقم من اختلالات التوازن السكاني.

ولا تتوقف الانعكاسات عند الجانب السكاني فحسب، بل تمتـــد إلى الصناديق الاجتماعية التي تجد نفســـها أمام معادلة مختلّة، قوامهـــا ارتفاع في عدد المتقاعدين وتكاليفهم، مقابل تقلّص مداخيلها نتيجة تقلّص الفئة النشيطة.

وإذا كانت هـــذه الصناديق تعاني أصلاً من عجز مالي هيكلي، فإن اســـتمرار الوضع على حالـــه يُنذر بانهيار منظومة التقاعد والتأمين الصحي ، ما لم تُتّخذ إجراءات عاجلة.

وأمام هذا المشـــهد، يصبح من الواضـــح أن التهرم الســـكاني في تونس ليس مجرّد مسألة سكانية، بل هو تحدٍ استراتيجي يمسّ مستقبل الدولة بكافة أبعاده، وإذا ما تم التعامل معه بنفس منطق الترقب والتأجيل الذي طبع تعاملنا مع باقي الأزمات، فإننا ســـنخسر فرصة الاستباق وسنواجه أزمات أعقد في المستقبل القريب.

في المقابل لا يمكن التســـليم بأن الأزمة السكانية قدَرا محتوما، بل هي نتيجة سياســـات سكانية وتنموية لم تُراجع في وقتها و أن باب اســـتقراء المؤشرات و تصويب السياســـات ما يزال مفتوحا على خيـــارات يمكن من خلالها مجابهة التحديات.

و تدفع هـــذه المؤشرات الى ترتيب اولويات الاصلاحات و على رأســـها إصلاح منظومة الحمايـــة الاجتماعية بشكل عميق، بما يضمن اســـتدامتها وتمويلها العادل، ويشـــمل ذلك مراجعة ســـن التقاعد تدريجيًا، وتنويع مصادر تمويـــل صناديق التقاعـــد والتأمين الصحي، ودمج التكنولوجيات الحديثة في متابعة صحة المســـنين وتقديم الرعاية عن بعد، حيث كان محور اللقاء الاخير بين رئيس الجمهورية ووزير الشؤون الاجتماعية السبل الكفيلية بتنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية.

ومن بين اهم الاولويات ايضا إطلاق سياسات جريئة لدعـــم الأسرة وتحفيز الإنجاب، فدون تشـــجيع فعلي على الإنجاب، ستســـتمر القاعدة العمرية في الانكماش، ويستمر الضغط على منظومة الرعاية.

كما يتعين ايضا إعادة الاعتبار لفئة الشباب من خلال خلق فرص اقتصادية حقيقيـــة في الداخل، وليس فقط عبر تصديرهم إلى الخـــارج، فالاقتصاد يحتاج إلى دماء جديدة، ومناخا استثماريا مشجعا، ومبادرات مبتكرة في الاقتصاد الرقمي والاجتماعي.

و من اوكد الاولويـــات ان لم يكن اهمها المراهنة على الجهات الداخلية عبر سياسات تنموية عادلة، تحدّ من الهجرة الداخلية، وتعيد التـــوازن الجهوي الذي فقدته البلاد طيلة عقود. فالشـــيخوخة تتسارع أكثر في المدن الكبرى، بينما تنزف المناطق الداخلية من شبابها، وهو تفاوت يجب كسره قبل أن يتحـــوّل إلى شرخ اجتماعي دائم.

إن بلادنـــا لا تفتقر إلى الإمكانيـــات، ولا إلى الطاقات، لكنها عانت لعقود سابقة من تأخّر في التشخيص، وتردّد في الفعل، وغياب للرؤية طويلة المدى، وفي زمن التحولات الكبرى، يكون تأجيل القرار أخطر من اتخاذه.

وتبدو بلادنـــا اليوم أمام فرصـــة تاريخية لتصحيح مسارها الديمغرافي، وهي فرصة تتطلب تخطيطا رصينا ورؤية بعيدة المدى، قبل أن نجد أنفسنا نرث مجتمعًا بلا شباب، واقتصادًا بلا منتجين، ودولة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها نحو الأجيال القادمة.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

المندوب الجهوي للسياحة بنابل والحمامات
وحيد بن فرج لـ«24/24»

زيادة في عدد السياح الوافدين والسوق الداخلية في المرتبة الأولى

سماح باشا

تشهد ولاية نابل حركية سياحية نشيطة خلال هذه الفترة التي تتزامن مع انطلاق الاستعدادات للموسم السياحي الصيفي، وفق ما افاد به المندوب الجهوي للسياحة بنابل والحمامات وحيد بن فرج في تصريح لمراسلة «24/24» بنابل ، مبينا أن الأرقام المسجلة في عديد النزل بالجهة تنبأ بموسم سياحي واعد.

وكشف بن فرج انه تم تسجيل منذ بداية السنة إلى حدود 10 ماي 2025 زيادة في عدد السياح الوافدين بنسبة 3,1% والبالغ عددهم 167,5 الف سائح. كما تم أيضا تسجيل زيادة بنسبة 6,8% في عدد الليالي المقضاة وبلغت 630 الف ليلة سياحية مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

أما بالنسبة للأسواق السياحية، اشار المتحدث إلى عودة كبيرة لجميع الأسواق التقليدية على غرار الفرنسية، البريطانية، الايطالية،التشيكية والبولونية وخاصة السوق البريطانية، بنسبة تقدر ب 49 % مع احتلال السوق الداخلية المرتبة الأولى.

وفيما يتعلق بالاستعدادات للموسم السياحي الحالي، أفاد المندوب الجهوي للسياحة بنابل والحمامات أن مصالح التفقد بالمندوبية الجهوية للسياحة بنابل الحمامات بصدد القيام بتكثيف عمليات المراقبة لجل المؤسسات السياحية خاصة السياحية التي فتحت أبوابها بعد الغلق الموسمي للوقوف على مدى جاهزيتها. كذلك عمليات التفقد تشمل المطاعم السياحية، مراكز التنشيط السياحي والرحلات السياحية لوكالات الأسفار السياحية ويتم التركيز خاصة خلال عمليات التفقد على جودة الخدمات، احترام قواعد حفظ الصحة والسلامة ومنظومة التأمين الذاتي.

كما تجري مصالح المندوبية عديد الزيارات المشتركة مع عديد المصالح الجهوية والمصالح الأمنية، الحماية المدنية والهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.. في اطار الوقوف على مدى جاهزية هذه المؤسسات لانجاح الموسم السياحي وتقديم أحسن الخدمات لفائدة الحرفاء التونسيين والأجانب، مشيرا إلى ان من بين اهم الأولويات خلال هذه الفترة التركيز خاصة على نظافة المحيط السياحي حيث تقوم جميع البلديات بالجهة بحملات نظافة كبيرة بكل المناطق السياحية مع ايلاء الجانب الجمالي الأهمية اللازمة من خلال العناية بمداخل المدن وزراعة نبتات الزينة بالمفترقات وبالطرقات الرئيسية ويتم معاضدة هذه المجهودات من طرف عديد المؤسسات السياحية، الجمعيات البيئية، المجتمع المدني والكشافة التونسية من خلال القيام بحملات نظافة في شكل أيام تحسيسية وتنشيطية.

توزر

مجمع واحة حزوة منطقة نموذجية بيولوجية

يعتبر مجمع واحة حزوة للنخيل، الذي يضم 193 فلاحا، نموذجا في مجال الفلاحة البيولوجية بالجهة، ويمثل إحدى عناصر المجموعة الرائدة لمشروع تونسي إيطالي يهدف إلى خلق مناطق نموذجية بيولوجية في الطابق البيومناخي الصحراوي.

ولم تقتصر تجربة المجمع على إنتاج التُمور البيولوجية بل يتم إنتاج السماد البيولوجي و الخضروات والأشجار المثمرة

كما أنّ المشروع التونسي البيولوجي لخلق مناطق بيولوجية نموذجية أنهى الدراسات الخاصة بكُلّ منطقة بيولوجية من بينها معتمدية حزوة .

و للإشارة فإن الفلاحة البيولوجية في ولاية توزر تشهد زيادة في المساحة وعدد الفلاّحين المُنخرطين حيث بلغت المساحة المصادق عليها حتى نهاية سنة 2024 حوالي 1273 هكتارا، بزيادة فاقت 100٪ ، مقارنة مع سنة 2022 حيث كانت في حدود 700 هكتار.

محمد المبروك السلامي

زغوان:

إعطاء إشارة إنطلاق إعداد مخطط التنمية 2026/2030

محمد الدريدي

اعطى والي زغوان كريم البرنجي اليوم الخميس 22 ماي 2025 إشارة إنطلاق إعداد مخطط التنمية 2026/2030 على المستوى الجهوي خلال ملتقى جهوي انتظم بمقر ولاية زغوان .

واكد والي الجهة ان إعداد المخطط التنموي 2026/2030 يتنزل في إطار تجسيم رؤية جديدة للبناء و التشييد لرئيس الجمهورية الاستاذ قيس سعيد ، تقوم على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة و العادلة و الدامجة لمختلف الجهات و الفئات في اطار وحدة الدولة من خلال تجسيم اقتراحات المواطنين وفق منهج تصاعدي الذي ينطلق من المحلي و الجهوي ثم الاقليمي و الوطني .

كما قدم المدير الجهوي للتنمية مداخلة حول مسار إعداد المخطط التنموي 2026_2030 مع التذكير بالاطار القانوني و التشريعي لعمل أعضاء المجالس المحلية و المجلس الجهوي و مرافقة الادارات الجهوية و المحلية لهم من خلال توفير المعلومة و الاستشارات و الدراسات اللازمة مع الاعلام بالرابط الخاص بالمراجع و بالمعطيات الاحصائية المتوفرة من تعداد 2024 .

وقدم منسق مشاريع التنمية المندمجة عرضا حول دليل إعداد مخطط التنمية 2026/2030 على المستوى الجهوي و أنموذج بطاقة المشاريع الموحدة .

وفي الختام دعا والي الجهة كريم البرنجي السادة المعتمدين و الكتاب العامين و المكلفين بتسيير شؤون بلديات الجهة و ممثلي الادارات و المصالح الجهوية لتوفير الدعم المادي و المعنوي اللازمين لكافة المجالس المحلية و مرافقتهم لحسن إنجاز مخطط التنمية 2026/2030 مشددا على ضرورة إحترام الرزنامة التي تم ضبطها بمنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 لانجاز المخطط في آجاله و الاستجابة لتطلعات المواطنين .

قبلي

انجاز مشروع للادماج الاجتماعي

تواصل المندوبية الجهوية للشباب و الرياضة بقبلي انجاز مشروع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لشباب المناطق الداخلية والحدودية المندرج ضمن «برنامج دعم الشباب». وقد قامت الادارة العامة للشباب بتنظيم دورة تكوينية لفائدة الإطارات الشبابية بالمندوبية ترتكز على تكوين الاطارات على كيفية الولوج الى المنصة التي يعتمدها الشباب للتسجيل في هذا البرنامج،الذي ينفذ بالشراكة مع الإدارة العامة والمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، حيث يقوم الشاب بعد الولوج الى المنصة بالتسجيل في أقرب دار شباب ويضع البرنامج الذي ينوي إنجازه لتقوم الإطارات المسؤولة بدراسته قبل الموافقة عليه أو رفضه، وبعد المصادقة على المشروع وقبوله يتم تمكين صاحبه من مبلغ بين 8 آلاف و 16 الف دينار، بهدف تشجيع الشبان من الجهات الداخلية على بعث مشاريع قابلة للتنفيذ.

محمد المبروك السلامي

تحت مجهر «24/24» : التهرّم السكاني في تونس:

ناقوس خطر يستدعي مراجعة جذرية للسياسات الاجتماعية

اعداد : مفيدة عياري

في تصريح لافت يعكس عمق التحولات الديمغرافية التي تشهدها بلادنا، أكد وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير عبد الحفيظ، يوم السبت 17 ماي 2025، أن التهرّم السكاني الذي كشفت عنه نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، سيُجبر الدولة على مراجعة سياساتها الاجتماعية جذرياً، مشدداً على أن حاجيات الشيوخ والكهول تختلف تماماً عن حاجيات الشباب والأطفال.

أرقام صادمة ورؤية مستقبلية مقلقة

أعلن المعهد الوطني للإحصاء عن نتائج التعداد الوطني للسكان والسكنى، التي بيّنت أن عدد سكان تونس بلغ 11.972.169 نسمة، وأن متوسط العمر ارتفع إلى 35 سنة، ما يؤشر بشكل واضح إلى انزلاق المجتمع نحو شيخوخة ديمغرافية قد تكون لها تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة في قادم السنوات. هذه الأرقام ليست مجرد بيانات إحصائية جافة، بل هي إشارات قوية إلى تحوّل هيكلي في بنية المجتمع التونسي، يتطلب تدخلاً فورياً واستراتيجياً من صناع القرار.

التساؤل المحوري: هل نحن مستعدون؟

هذا التحول العميق يدفعنا لطرح سؤال جوهري: هل نحن مستعدون، كدولة ومجتمع، لمواجهة تحديات مجتمع «يشيخ» ويسير نحو تهرم سكانه؟ فالتغير في الهرم السكاني لا يعني فقط ارتفاع عدد المسنين، بل يعني كذلك تراجع عدد السكان النشيطين، وانخفاض معدل الولادات، وتزايد الضغوط على منظومتي الصحة والتقاعد.

إننا أمام مشهد جديد يتطلب مراجعة شاملة للسياسات الاجتماعية، من منظومة التغطية الصحية إلى برامج التقاعد، ومن سياسات التشغيل إلى خطط الإسكان والنقل، فالمسن اليوم يحتاج إلى رعاية خاصة، وبيئة مهيأة، وخدمات صحية ونفسية متقدمة، وهو ما يفتقر إليه واقعنا الحالي بكل وضوح.

ومع تطور المجتمع التونسي وانتشار التعليم ليشمل الإناث والذكور وخروج المرأة إلى العمل، تأخر تدريجيا سن الزواج لدى الشباب من الجنسين، ولم يعد الزواج أولوية ملحة، بل بات التحصيل العلمي والحصول على العمل أكثر أهمية من الزواج.

ويقول مختصون في علم الاجتماع إن تصاعد نسبة كبار السن هو نتيجة طبيعية لعدة عوامل، من ضمنها تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة التعليم لدى المرأة التونسية الذي خفض نسبة الإقبال على الزواج. ويناهز معدل سن الزواج 31 سنة للإناث و33 سنة للذكور، ويصل إلى 34 سنة لأصحاب الشهادات الأكاديمية العليا، فضلا عن تراجع المؤشر التأليفي للخصوبة (معدل عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم امرأة طيلة حياتها) إلى مستوى 1.75 طفل وهي نسبة أقل من المستوى الذي يسمح بتجدد الأجيال والمقدّر بـ2.1 طفل كحد أدنى.

وتفيد الإحصاءات بأن عقود الزواج في تونس تراجعت بنسبة 36 في المئة، كما تراجع عدد المواليد بنسبة 28 في المئة خلال العشرية الأخيرة. وتعكس هذه المؤشرات واقعاً مجتمعياً جديداً عمقته الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية وقلة فرص العمل، وانحسار تدريجي للطبقة النشيطة في المجتمع. في المقابل تتسع شيئاً فشيئاً شريحة الفئات غير المنتجة وهي فئة المسنين. وهذه التحولات هي في المجمل متغيرات قد تحول المجتمع التونسي إلى مجتمع هرم في غضون العشريتين المقبلتين.

وفي مارس الماضي تم الكشف من طرف المعهد الوطني للإحصاء عن تراجع حجم الأسرة التونسية من خمسة أفراد في منتصف تسعينات القرن الماضي إلى أربعة أفراد في السنوات الأخيرة، لافتا إلى وجود تراجع ملحوظ لنسبة الولادات من 225 ألفا إلى 160 ألف ولادة في 2023. وتثير هذه الإحصائيات بشأن التركيبة العمرية للمجتمع التونسي تساؤلات حول أسباب ظاهرة التهرم السكاني وتداعياتها المحتملة على بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 12 مليونا. إذ من المتوقع أن يتجاوز عدد المسنين في تونس ثلاثة ملايين، حتى عام 2036.

ويرى المختصون أنها ظاهرة طبيعية للحداثة، إذ تعد تونس من أول بلدان الجنوب الذي يشهد هذه الظاهرة بعد الدول الأوروبية المصنعة منذ القرن التاسع عشر.

شيخوخة نشيطة وحياة كريمة

وتتبنى تونس منذ أكثر من 60 عاما سياسة «تحديد النسل» التي تشجع على الاكتفاء بثلاثة أطفال كحد أقصى وتوفر للنساء تسهيلات في الحصول على وسائل منع الحمل.

ويؤكد الخبراء ان مسألة التهرم أصبحت مفهومة ولها ما يبرّرها، خاصة ما يتعلق منها بنسبة الزواج وتقلّص عدد الأبناء والإنجاب والاكتفاء بابن أو اثنين، فضلا عن عزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن الزواج، كما يوجد سبب اقتصادي وهو

أن الزواج أصبح مسألة مكلفة.

ويؤدي التهرم السكاني إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والجرايات، وهو ما يشكل ضغطاً إضافياً على الموارد العامة، وانخفاض نسبة الشباب قد ينعكس على قوة العمل، ويؤدي إلى تحديات تتعلق بالتوازن بين الأجيال. ويضيف الخبراء أن الصناديق الاجتماعية اليوم حذرت من تزايد نسبة التهرم التي ستنعكس على خزائنها المالية، وهناك خوف من أن يصبح المجتمع التونسي غير قادر على مواكبة التطور التكنولوجي، علاوة على نقص اليد العاملة واندثار بعض المهن.

كما أكدت الدراسات أن هذا التهرم ستكون له انعكاسات اجتماعية على مختلف الميادين (الميدان الصحي والتغطية الاجتماعية والتقاعد والتعليم والتكوين والتشغيل والسكن...)، مشددة على أنها توصلت إلى نتيجة أن تونس ستكون بصدد التشيّخ أو التهرم وطغيان عدد كبار السن بشكل سريع، وخاصة من الناحية الاقتصادية التي ستكون فيها الفئات النشيطة المنتجة مضطرة إلى إعالة أعداد أكبر من غير الناشطين، فيما سيزداد إنفاق المزيد على كبار السن. وفي انتظار الكشف عن الإحصائيات الرسمية، تشير بعض التوقعات إلى أن عدد المتقاعدين في تونس يناهز مليونا و200 ألف متقاعد، يتوزعون بين 800 ألف في القطاع الخاص، و400 ألف في القطاع العمومي.

وتؤكّد دراسات الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري أن نتائج التهرم السكاني ستنعكس على المجتمع في أفق سنة 2034، وستؤدي إلى اختلال أنظمة الصحة والتأمينات الاجتماعية، حيث سيفرض التهرم نفقات لمدد أطول في مجال التقاعد إزاء صناديق اجتماعية هي في الأصل في حالة إفلاس، مقابل تضاؤل الفئات المنتجة، وهو ما سينتج ضغطا من كبار السن على المجتمع.

تحديات التوازن بين الأجيال

وأكد الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي أن دخول تونس مرحلة التهرم السكاني سيؤدي إلى زيادة في نفقات الدولة على المستوى الاجتماعي وخاصة في القطاع الصحي مقابل تسجيل نقص في اليد العاملة الكفؤة. ونبه الشكندالي في تصريحات صحفية إلى أن «تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات من تونس بسبب تدهور القدرة الشرائية والبحث عن سبل عيش أفضل سيلقي بظلاله على البلد في قادم السنوات،» إذ «ستجد تونس نفسها تواجه إشكاليات تتعلق بنقص الفئة الناشطة وتزايد اليد العاملة غير الكفؤة» .. كما أشار إلى أن التهرم السكاني ستكون له انعكاسات على مجالات عديدة كالتعليم والتكوين والتشغيل والسكن، حاثا السلطات التونسية على اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تداعيات هذه الظاهرة، من قبيل تغيير المنوال التنموي في البلاد إلى جانب تغيير نظام التأجير بالترفيع في الأجور حتى تكون عاملا محفزا على بقاء الشباب في تونس وعدم التفكير في الهجرة .

وفي وقت سابق أعلنت وزارة الأسرة والمرأة أنها بصدد استكمال مراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية المسنين والتوجه إلى إحداث إقامات خاصة بالمتقاعدين ووحدات عيش خاصة بكبار السن ذوي الإعاقة والمصابين بالزهايمر. وذكرت الوزارة في بيان لها بتاريخ 1 أكتوبر 2024 أنه تمّ الترفيع في منحة برنامج الإيداع العائلي لكبار السنّ من نحو 210 دينارات إلى ما يناهز 360 دينارا وفي عدد الفرق المتنقّلة لتقديم الخدمات الاجتماعيّة والصحيّة لكبار السن والتي بلغ عددها 42. كما أعلنت الحكومة عن خطة تنفيذية إستراتيجية متعددة القطاعات لكبار السن في أفق 2030، تحت شعار «شيخوخة نشيطة وحياة كريمة».

الشيخوخة ليست مجرد مسألة عمرية

الحديث عن التهرّم السكاني لا يتعلق فقط بارتفاع متوسط الأعمار، بل بمدى قدرة الدولة على ضمان كرامة هذه الفئة المتزايدة من السكان. فشيخوخة السكان تعني كذلك عزلة اجتماعية، ضعف القدرة الشرائية، هشاشة الوضع الصحي، والافتقار إلى السياسات الموجهة للمسنين. وبغياب التخطيط طويل المدى، قد تتحول هذه الشريحة إلى عبء بدل أن تكون ركيزة للاستقرار الاجتماعي.

تحوّل يتطلب حوكمة جديدة

في هذا الإطار، لا بد من الاعتراف بأن السياسات الاجتماعية في تونس لا تزال رهينة منطق المسكنات، ولا ترتكز على مقاربة استباقية. أما اليوم، ومع هذا التحوّل السكاني الحتمي، فقد بات من الضروري أن ننتقل من رد الفعل إلى الفعل الاستراتيجي، من السياسات الموسمية إلى التخطيط بعيد المدى.

المطلوب الآن هو بناء منظومة اجتماعية عادلة ودامجة، تستند إلى بيانات دقيقة، وإلى رؤية تتماشى مع خصوصيات المرحلة الجديدة. يجب الاستثمار في القطاع الصحي لتطوير طب الشيخوخة، وتوسيع شبكة الرعاية المنزلية، وتحسين خدمات المرافقة النفسية والاجتماعية، كما يجب إعادة هيكلة منظومة التقاعد، بما يكفل استدامتها وعدالتها.

دور الشباب في المعادلة السكانية

وفي المقابل، لا يمكن الحديث عن التهرّم دون الالتفات إلى الطرف الآخر من المعادلة: الشباب. فهجرة الأدمغة، وارتفاع نسب البطالة، وتأخر سن الزواج والإنجاب، كلها عوامل تُسرّع من وتيرة الشيخوخة الديمغرافية. وبالتالي فإن التهرّم السكاني لا يُعالج فقط عبر سياسات موجهة للمسنين، بل أيضاً عبر سياسات تُعيد الأمل للشباب، وتُشجعهم على البقاء، والمساهمة في النمو الاقتصادي، وبناء أسر جديدة.

مطلوب تعبئة وطنية شاملة

إننا أمام منعطف حاسم، لن تنفع فيه الحلول الترقيعية، بل يتطلب الأمر تعبئة وطنية شاملة، تشارك فيها كل القوى الحية في البلاد: الحكومة، الأحزاب، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. التهرّم السكاني ليس قضية وزارة بعينها، بل هو تحدٍ وطني شامل، يتطلب تجنيد كل الطاقات لبناء سياسات ذكية، عادلة ومستدامة.

فرصة أم تهديد؟

صحيح أن التهرّم السكاني يطرح تحديات ضخمة، لكنه يمكن أن يكون أيضاً فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وابتكار حلول جديدة، وإرساء مجتمع أكثر تضامناً وعدالة. فالمجتمعات لا تُقاس فقط بعدد شبابها، بل بمدى قدرتها على صون كرامة كل مواطنيها، مهما كانت أعمارهم.

ولعل هذه المرحلة تمثل دعوة صريحة لليقظة، لإعادة التفكير في نموذجنا التنموي، والتأسيس لمرحلة جديدة عنوانها: الإنسان أولاً... في كل مراحل عمره.

إن المعطيات التي كشف عنها التعداد الوطني لسنة 2024 ليست مجرد مؤشرات رقمية، بل هي جرس إنذار يفرض علينا إعادة تقييم حقيقية لطريقة إدارة شؤوننا الاجتماعية. التهرّم السكاني ليس مشكلة الغد، بل واقع اليوم، ويستوجب تحركاً عاجلاً، استراتيجياً، ومسؤولاً. فإما أن نتهيأ للمستقبل بعقلانية ورؤية، وإما أن نستفيق يوماً على أزمة لا مفر منها، ولكن بعد فوات الأوان.

صادق عليه مجلس وزاري

هذه ملامح البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي الجديد

صابر الحرشاني

بلغ اعداد البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي اشواطا متقدمة حيث تعلق عليه آمال كبيرة لتحقيق نقلة نوعية بخصوص انتظارات المواطنين و تطلعاتهم.

و بعد أشهر من الانتظار والترقب، كُشف الستار مؤخرا عن الخطوط العريضة للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي الجديد ، حيث وُصفت هذه الوثيقة المرجعية، بأنها خارطة طريق لعقد تنموي جديد، تمثل ترجمة عملية للرؤية التي صاغها رئيس الجمهورية قيس سعيّد، والتي تقوم على معادلة دقيقة بين الحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق التنمية العادلة والمستدامة.

تحديد اسس السياسات العمومية

و يمثل البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للدولة إطارا استراتيجيا شاملاً يوجّه تدخلات الحكومة خلال السنوات القادمة، و لا يكتفي البرنامج بترتيب أولويات العمل الحكومي، بل يُعيد تحديد الأسس التي تنبني عليها السياسات العمومية، من خلال تكريس مفهوم السيادة في القرار الاقتصادي، وتثبيت مبدأ التعويل على الذات، والارتقاء بالمقاربات الجهوية واللامركزية إلى مرتبة الخيار الوطني. بذلك، يتحول البرنامج إلى مرآة تعكس رؤية متكاملة لإرساء منوال تنموي أكثر عدلا وشمولا وفعالية.

التوازن بين النمو والعدالة الاجتماعية

و في كلمتها خلال الجلسة الوزارية، شددت رئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري على أن البرنامج يرتكز على رؤية شاملة تمزج بين أهداف النمو الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية. فليس الهدف تحقيق مؤشرات مالية مجرّدة، بل بناء تنمية تضع الإنسان في قلب العملية التنموية، وتستهدف تحسين شروط عيش التونسيين، وخاصة الفئات الهشة والمناطق المهمّشة.

و يتأسس البرنامج على الحاجة إعادة توجيه السياسات الاقتصادية لتخدم العدالة الاجتماعية، ومن بين اهم تحدياته أن تكون انعكاساته ملموسة على مستوى تقليص الفوارق بين الجهات، وتوفير خدمات عمومية بجودة أفضل، إلى جانب تثمين رأس المال البشري بوصفه المورد الحقيقي للبلاد.

ويمكن القول ان مجمل محاور هذا البرنامج و ان كانت متعددة فهي تتقاطع حول هدف وحيد، وهو التنمية الشاملة، حيث يغطي البرنامج جملة من المحاور التي تمثل أولويات وطنية ملحة.

أولويات متعددة

ومن بين الاولويات التي يقترحها البرنامج التشغيل وتحسين مستوى العيش، ويشمل ذلك جملة من التدخلات التي تهدف إلى إحداث مواطن شغل قارة، والحدّ من العمل غير المنظم، وتسهيل الولوج إلى السكن اللائق، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والرفع من القدرة الشرائية، خصوصًا لدى الطبقات الضعيفة والمتوسطة.

ومن الاولويات الاخرى الإصلاحات التشريعية، من خلال تطوير المنظومة القانونية بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة، سواء عبر تبسيط القوانين أو ملاءمتها مع المبادئ الدستورية، وهو ما من شأنه أن يرفع من مستوى الشفافية والنجاعة، ويُعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين، علاوة على تحسين الخدمات العمومية خاصة في قطاعات التعليم، و الصحة، و النقل، والتكوين المهني، والثقافة، ويُنتظر أن يتم توجيه استثمارات ضخمة نحو هذه القطاعات لتقليص الفجوة بين الجهات، وضمان جودة مقبولة للخدمات في كامل أنحاء البلاد.

ومن الاولويات التي يرتبها البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي الجديد ايضا دفع الاستثمار والمبادرة الخاصة، و ذلك عبر تحرير المبادرات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتثمين العقارات الدولية غير المستغلة، إلى جانب دعم المشاريع الكبرى وتطوير البنية التحتية وتيسير النفاذ إلى التمويل، خاصة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية.

و لعل أبرز ما يميز هذا البرنامج عن سابقاته هو المنهجية المعتمدة في إعداد الأولويات التنموية، حيث سيتم الانطلاق من المستويات المحلية، عبر المجالس المنتخبة، ثم الانتقال إلى الجهات فالأقاليم، لتنتهي هذه المسارات بمخرجات وطنية جامعة.

ويرى مراقبون ان هذه المنهجية التصاعدية تُكرّس مبدأ اللامركزية الذي نص عليه الدستور، ويمكن ان تُتيح تشريك المواطنين وممثليهم في تحديد أولويات التنمية في مناطقهم، وسيُعتمد هذا المنهج في إعداد المخطط التنموي للفترة 2026–2030، الذي سيكون ترجمة عملية لهذا البرنامج من خلال مشاريع واقعية موزعة على كامل التراب الوطني.

التحول الرقمي خيار استراتيجي

و يولي البرنامج أولوية قصوى للتحول الرقمي، ليس فقط كوسيلة لتحسين الخدمات، بل كرافعة للتنمية وكآلية لمقاومة الفساد وتيسير المعاملات وتحسين جودة العلاقة بين المواطن والإدارة، وسيشمل التحول الرقمي تعميم الرقمنة في مختلف المرافق العمومية، تطوير المنصات الإلكترونية، الربط بين قواعد البيانات الوطنية، وإرساء بنية تحتية رقمية مؤمنة.

كما يُراهن البرنامج على دعم الابتكار المحلي، وتشجيع ريادة الأعمال في المجال الرقمي، من خلال تمكين الشباب من أدوات التكنولوجيا والتمويل والمرافقة الفنية، وفتح الأسواق أمامهم في الداخل والخارج.

وفي ظل تصاعد التحديات المناخية وارتفاع كلفة الطاقة، يضع البرنامج الانتقال الطاقي في صلب سياساته، من خلال التوجه نحو الطاقات المتجددة، وخاصة الشمسية وطاقة الرياح، والعمل على تحسين النجاعة الطاقية، وتقليص الانبعاثات، وتعزيز الاقتصاد الدائري.

وسيمثل هذا التوجه، إلى جانب حماية الشريط الساحلي والمحميات الطبيعية، فرصة لخلق قطاعات اقتصادية جديدة، مع جلب استثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر وتحقيق التموقع الإقليمي لتونس في سوق الطاقة المستدامة.

ومن الجوانب اللافتة في البرنامج، تركيزه على آليات دقيقة لتقييم الأداء، فقد تم تحديد مؤشرات كمية ونوعية لكل محور، إلى جانب رزنامة زمنية للتنفيذ، مما يُمكّن من التقييم الدوري للمجهود التنموي.

كما سيتم توظيف تكنولوجيات حديثة للمراقبة الميدانية وتجاوز العراقيل البيروقراطية، بما يُسرّع وتيرة الإنجاز، ويضمن الشفافية في صرف الموارد العمومية، ويتيح تكييف السياسات وفق المستجدات الواقعية.

ة رغم غزارة المحتوى وتعدد المحاور، فإن نجاح هذا البرنامج يظل مشروطًا بمدى التزام مؤسسات الدولة بترجمته إلى سياسات ملموسة، قادرة على تحقيق نتائج قابلة للقياس، وبوتيرة تواكب حجم التحديات المطروحة.

فالبرنامج لا يقتصر على إصلاحات تقنية، بل هو مشروع سياسي وتنموي متكامل، يطمح إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال جعل المواطن فاعلًا في صنع القرار، ومستفيدًا حقيقيًا من ثمار التنمية.

إرتفاع حوادث الإنتحار في تونس:

ظاهرة تعري «ضعف» المجتمع

زادت وتيرة حوادث الانتحار ومحاولات الانتحار في تونس، لعل آخرها، حادثة الانتحار التي جدت الجمعة الماضية والتي راحت ضحيتها أستاذة المسرح عبير الجبالي بطلق ناري في جهة الكاف.

وفي أطوار الحادثة، كشف المساعد الأول لوكيل الجمهورية والناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بالكاف يسري الهوامي، يوم السبت 24 ماي 2025 عن مستجدات ملف وفاة أستاذة المسرح عبير الجبالي بطلق ناري.

وقال الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بالكاف، إن المحكمة أذنت بفتح تحقيق في «جريمة القتل العمد مع سابقية الإضمار»، موضحًا أنّ الغاية من ذلك «إعطاء الحرية الكاملة لقاضي التحقيق للبحث في كل الفرضيات المتعلقة بالقضية».

وكشف الهوامي في التصريح ذاته بأن الأبحاث الأولية تفيد بأن أستاذة المسرح «انتحرت بسلاح ناري، لاسيما وأنها تركت وثيقة مكتوبة، تفسر فيها الأسباب النفسية التي دعتها إلى الإقدام على الانتحار» وفق قوله، وذلك خلافًا لما راج من أخبار تؤكد تعرضها إلى جريمة قتل، وفق ما أوردته وكالة الأنباء التونسية الرسمية.

حادثة إنتحار لاعب كرة قدم تعود للذاكرة

ويشار إلى أن هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها في تونس، إذ تم سابقًا تسجيل حوادث مشابهة، نذكر أبرزها، وهي حادثة وفاة لاعب كرة القدم التونسي نزار العيساوي، فجر الجمعة 14 أفريل 2023، بعد إضرام النار في نفسه وإنهاء حياته، بسبب تعرضه لما اعتقد انه ظلم مسلط عليه كما قيل.

وفي أطوار الحادثة، التي تعود لشهر أفريل من سنة 2023، توفي لاعب كرة القدم نزار العيساوي،البالغ من العمر 36 عاما متأثرا بحروق بليغة أصابته بعد أن أضرم النار في جسده أمام مركز الشرطة بمدينة حفوز، في ولاية القيروان، وسط تونس بعد خلاف مع بائع للموز. وهذه الحوادث طرحت من جديد ظاهرتي الإنتحار ومحاولات الانتحار في تونس.

ارتفاع معدل حالات الانتحار في العشرية الأخيرة

شهدت تونس ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حالات ومحاولات الانتحار بين صفوف الأطفال والمراهقين وحتى كبار السن خلال السنوات العشر الماضية. وقد ارتفع معدل حالات الانتحار من 1.8 على 100 ألف ساكن قبل الثورة إلى 3.15 على 100 ألف ساكن بعد الثورة، ووفق إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ عدد حالات الانتحار ومحاولات الانتحار 203 حالة خلال سنة 2014 مقابل 549 حالة في سنة 2015 أي بزيادة بنسبة 170 %، وأعلى عدد تمّ تسجيله سنة 2016 بـ908 حالة ومحاولة انتحار. وتصدّرت ولاية القيروان القائمة بـ 120 حالة، فيما بلغ العدد سنة 2017، 626 حالة و467 حالة سنة 2018 و268 حالة سنة 2019 و235 حالة سنة 2020 و181 حالة سنة 2021 و128 حالة سنة 2022 و147 حالة سنة 2023 و133 حالة سنة 2024، لتكون حصيلة حالات ومحاولات الانتحار 3845 حالة من سنة 2014 إلى سنة 2024. وحسب تقرير المنتدى لشهر جانفي 2025 فقد تمّ رصد 12 حالة انتحار ومحاولة انتحار ، انتهت في 8 منها بالوفاة، وتمّ إسعاف البقية.

«تلاميذ» قرروا إنهاء حياتهم...

وقبل سنتين من الان، تحديدا في شهر ماي 2023، أنهى تلميذ يبلغ من العمر 18 سنة حياته، بعد انتحاره بأحد المعاهد الثانويّة بولاية القيروان.

وبعد تلك الحادثة، وفي نفس الشهر وتحديدا في 24 ماي 2023، قررت بشرى المعلاوي الرياضية المتألقة في رياضة «الكمبو» وضع حد لحياتها قبل أيام من إجراء اختبارات مناظرة الباكالوريا، واختارت بشرى إنهاء حياتها شنقا بحزامها الرياضي داخل غرفتها بمنطقة سجنان من ولاية بنزرت.

ولا تعد هذه الحوادث معزولة عن سابقاتها، سنة قبل هذه الحادثة، انتحر طفل في منطقة المزونة من ولاية سيدي بوزيد بعد نحو شهر من انتحار قاصر عمره 17 سنةً داخل أسوار أحد المعاهد الثانوية في ولاية القيروان.

وعند الحديث عن حالات إنتحار التلاميذ، لا يمكن المرور دون ذكر حادثة إنتحار تلميذة الباكالوريا بولاية الكاف، والتي قررت إنهاء حياتها بتناول جرعة من دواء القلب المخصص لوالدتها، بعد فشلها في إجتياز المناظرة الوطنية.

إحباط ويأس وراء تلك الحوادث

وتعود محاولات الإنتحار أو حالات الإنتحار عند الأطفال والمراهقين والشباب إلى عدّة أسباب، أتى عليها مختصون نفسيون وإجتماعيون، من بينها حالات الإحباط واليأس والعنف والإدمان ومشاكل أخرى عديدة. ويربط البعض تزايد حالات الإنتحار بتزايد وتيرة العنف التي سجلتها البلاد في السنوات الأخيرة، كما يؤكد مراقبون، أن هناك العديد من العوامل الّتي يجب الاشتغال عليها للحد من ظاهرة انتحار في تونس، التي تعكس أزمة اجتماعية واقتصادية تعيشها البلاد.

وفي هذا العام أظهرت إحصائيات حديثة صادرة عن منظمات من المجتمع المدني، أن عدد من لقوا حتفهم جراء الانتحار وصل لمستوى غير مسبوق ولأرقام مقلقة، ما يشير إلى استمرار المصاعب الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتي يبدو أنّها أصبحت تلقي بظلالها على الحالة النفسية للتونسيين.

فمع بداية هذا العام شهد مؤشر الانتحار زيادة بعد انخفاضه خلال الأشهر السابقة، حيث رصد «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، 12 حالة انتحار انتهت 8 منها بالوفاة فيما تم إسعاف البقية، كان آخرها انتحار شاب في سوسة، بعد إضرام النار في جسده، احتجاجا على احتجاز أمواله بعد الاشتباه في استهلاكه المخدرات. وبحسب تقرير المنتدى، لجأ 6 أشخاص إلى الانتحار بحرق النفس، بينما أقدمت 3 طالبات بالثانوي على تناول أدوية كمحاولة للانتحار، في حين قام 3 آخرون بشنق أنفسهم، وذلك كشكل احتجاجي على العائلة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

وتعليقا على ذلك، قال الأستاذ في علم الاجتماع سامي نصر، إن التحوّل السياسي الذي شهدته البلاد منذ عام 2011، ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق الأرضية الاجتماعية والنفسية لتغذية ظاهرة الانتحار والظواهر المشابهة.

وأوضح أن المواطن التونسي صار قلقا ولا يطيق صبرا حتى تتحسن اوضاعه دون ان يسعى هو نفسه الى المساعدة لتحقيق ذلك كما انه تعاقد مع التوتر لاتفه الاسباب اضافة الى ما تنقله التلفزيونات من افلام ومسلسلات تشجع على الانتحار وتنشر ثقافة الياس، وهو ما فقد معه القدرة على تحمّل ضغوطات الحياة، بسبب الدور السلبي الذي لعبته النخب الفكرية والسياسية في العشرية الاولى للثورة ، التي عوض اضطلاعها بقيادة المجتمع وتهيئته نفسانيا واجتماعيّا لتقبّل الأزمة الاقتصادية والسياسية التي ترافق كل الثورات، تجاهلت كل ذلك وانغمست في العمل السياسي وتصفية الحسابات السياسية وتحقيق المصالح الضيّقة لبعض المتنفذين من رجال الأعمال. وإلى جانب ذلك، تحدّث الباحث الاجتماعي عن عوامل أخرى تدفع الأشخاص إلى إنهاء حياتهم، وهي غياب التواصل الاجتماعي داخل محيطه وضعف التأطير والتوجيه النفسي، لافتا إلى أن جميع المؤسسات تتحمل مسؤولية ارتفاع ظاهرة الانتحار، كالأسرة والمدرسة .

ونشير في الأخير إلى أنه ورغم الإحصائيات التي تصدر عن الجهات الرسمية عن نسب الإنتحار ومحاولاته، تبقى غير دقيقة لكون ظاهرة الانتحار من المواضيع التي لا تزال إلى غاية اليوم «محرمة» حيث تلجأ الكثير من العائلات إلى إخفاء محاولاتها خوفا من «الفضيحة»، وأكثر من يبلغ عنها يكون ضرر محاول الإنتحار يتطلب تدخلا طبيا ونقلا إلى المستشفى، أو في حالات الموت.

طرقات زغوان

خرائط من الحفر والإهمال وسط صمت البلديات

محمد الدريدي

مدينة زغـــوان، المعروفة بموروثها الثقافي والتاريخي، تقف اليوم أمام تحدٍّ كبير يهدد حياة ســـكانها ويؤثر على نشـــاطاتها الاقتصادية والاجتماعية. الطرقات، تلـــك الشرايين التي يفترض بها أن تربط المناطق ببعضها وتسهل حيـــاة المواطنين، تحولـــت إلى مصدر معاناة يومية بسبب الإهمال المزمن.

في السنوات الأخيرة، توالت شكاوى المواطنـــين بخصوص تدهـــور البنية التحتية للطرقات، سواء الرئيسية التي تربـــط المدينة بالمناطـــق المجاورة، أو الفرعية داخل الأحياء. ومع ذلك، بقيت الوعود الرسمية مجرد حبر على ورق، فيما يزداد المشهد قتامة يومًا بعد يوم.

الواقـع المـزري: طـرق محفّـرة، مشاريع متوقفة، وإهمال مستفحل

يكفي القيـــام بجولة قصيرة داخل مدينـــة زغـــوان لاكتشـــاف حقيقة الوضع: الطرقات مهترئة بشكل يثير التســـاؤل حول مـــدى نجاعة صيانة البنية التحتيـــة، وكأن المدينة خارج حسابات الســـلط الجهوية. فبدلًا من أن تشهد مشـــاريع إصلاح وتحديث، نجد المشهد ذاته يتكرر عامًا بعد عام.

إن أخطر ما في هـــذه الكارثة ليس فقـــط الحفر المنتـــشرة في كل مكان، بل أيضًا غياب حلـــول جذرية تعكس وجود تخطيط محكم من قبل الجهات المعنيـــة. فالطرقات الرئيســـية التي ينبغـــي أن تكون مجهزة لاســـتقبال السيارات والمواصلات العامة أصبحت بمثابة فخاخ قاتلة للسائقين والمارة.

فالطريق الرابط بين زغوان وتونس العاصمـــة، الذي يُفـــترض أن يكون بمواصفات جيدة لضمان سلامة النقل بين المدينتين، أصبح وكأنه لوحة فنية من التشققات والمطبات.

بعـــض الطـــرق الداخليـــة المؤدية إلى المرافـــق الحيويـــة مثل الأســـواق والمستشـــفيات، باتت شبه غير قابلة للاستخدام، ما يعيق حركة المواطنين ويتسبب في تأخير الخدمات الأساسية.

حياة المواطن وسلامته في خطر

إن تدهـــور الطرقـــات لا يقتصر فقط على إحداث إزعاج يومي لسكان المدينـــة، بل يحمـــل في طياته تأثيرات خطيرة على سلامة المواطنين. الحوادث المرورية في تزايد مســـتمر، خصوصًا على الطرق التي تعاني من التشققات العميقة والانزلاقات الخطيرة. وفي ظل هذا الوضع، أصبحت قيادة السيارات داخل زغـــوان بمثابـــة مغامرة غير محسوبة العواقب.

إضافةً إلى ذلك، فإن النقل العمومي يعانـــي من نفس المشـــكلة، حيث أن الحافلات وسيارات الأجرة تجد صعوبة في التنقـــل داخل الأحياء والشـــوارع الضيقة بسبب تدهور البنية التحتية. هذه الوضعية خلقت أزمة مضاعفة، حيث يعانـــي المواطنون من التأخر في الوصول إلى أماكن عملهم أو منازلهم، في غياب بدائل حقيقية للنقل.

التشكيات في مهب الريح: لماذا هذا التجاهل؟

على مدار السنوات الماضية، لم يبقَ المواطنون مكتوفي الأيـــدي أمام هذه الأزمة، بل ســـارعوا إلى تقديم شكاوى متكررة إلى البلديات والسلط الجهوية، مطالبـــين بإيجـــاد حلـــول عاجلة، لكن الردود الرســـمية ظلت ضبابية، متأرجحة بين «الميزانية لا تســـمح» و«الملف قيد الدراسة».

الغريـــب أن بعض المشـــاريع التي أُعلن عنها منذ ســـنوات لـــم ترَ النور أبدًا، بينما يتم تخصيـــص ميزانيات ضخمة لمشاريع أقل أهمية، ما يفتح باب التســـاؤلات حول مدى شفافية التصرف في الموارد العامة.

الأسـباب والتبريرات: تخطيط سيّئ أم فساد إداري؟

المتابع لهذا الملـــف يمكنه أن يطرح العديد من التساؤلات حول سبب إهمال الطرقات في زغوان بشكل واضح. هل المشكلة في نقص الميزانية؟ أم أن سوء التخطيط يلعب الدور الأبرز في تعميق الأزمة؟ أم أن هناك شـــبهات فساد في التصرف بالاعتمادات المالية المخصصة للبنية التحتية؟

في معظـــم المدن التونســـية، أصبح ملف صيانة الطرقات إحدى القضايا الشائكة التي لا تجد حلولًا جذرية، رغم النداءات المتكررة للمواطنين ووسائل الإعـــلام. غيـــاب الرقابـــة الحقيقية والمتابعة الدقيقة للمشاريع، إضافةً إلى البطء في التنفيذ، كلها عوامل تزيد من تعقيد الأزمة.

الحلـول الممكنـة: هـل مـن إرادة سياسية لإنهاء الكارثة؟

ليـــس هنـــاك شـــك في أن الحلول متاحة، لكنها تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لتنفيذها. إذا كانت الســـلطة المحلية جادة في تحسين وضع الطرقات في زغـــوان، فعليها اتخـــاذ الإجراءات التالية ، إطلاق مشاريع إعادة التهيئة فورًا بدلًا مـــن تأجيلها كل مرة بحجة نقص الميزانية و فرض رقابة صارمة على عمليات الصيانـــة لضمان إنجاز الأعمال بجودة عالية مع محاســـبة المسؤولين عن سوء التصرف في الموارد العامة، وإخضاعهم لمساءلات شفافة و إشراك المجتمع المدنـــي والصحافة في متابعة الملف لضمـــان عدم تكرار السيناريو ذاته مستقبلاً.

في النهاية، يبقى الســـؤال الأهم إلى متى يبقـــى الوضع عـــلى حاله؟هل ســـتتحرك الســـلط الجهوية أخيرًا؟ أم سيســـتمر المواطنون في معاناتهم اليوميـــة في انتظار معجـــزة؟ زغوان تســـتحق بنية تحتية تليق بمكانتها، وليس مجرد وعود لا تتحقق.

لتحقيق التوازن بين المؤسسات البنكية و حرفائها

مقترح لتنظيم ضمانات القروض

صابر الحرشاني

في خطوة تشريعية جديدة تسعى إلى إعادة التوازن لعلاقة باتت غير متكافئة بين المقترضين والبنوك، أحال مكتب مجلس نواب الشعب مقترح قانون يتعلق بتنظيم ضمانات القروض البنكية إلى اللجنة المختصة.

وقد صيغ مقترح القانون من قبل مجموعة من النواب المهتمين بالشأن المالي والاجتماعي، استنادا إلى واقع يزداد فيه عبء الاقتراض وثقله على أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة، ويُفرز أشكالًا من الإقصاء المالي غير المعلن.

إشكالية بنيوية في منظومة الإقراض

وقد ورد في وثيقة شرح الأسباب المرافقة لمقترح القانون أنّ منظومة الإقراض البنكي في تونس تشكو من خلل جوهري يتمثل في الشروط المجحفة للضمانات، والتي تفوق في كثير من الأحيان 150% من أصل مبلغ القرض (دون احتساب الفوائد والعمولات).

ويعتبر اصحاب المبادرة أن هذا الانحراف عن مبدأ التناسب في العلاقة التعاقدية يضر بفرص تمويل الفئات الضعيفة ويضعف الشمول المالي، في ظل غياب نصوص صريحة تنظم سقف الضمانات وتضبط معاييرها بوضوح.

وتبرز الوثيقة أن غياب الشفافية في تحديد قيمة الضمانات المطلوبة، وعدم إلزام البنوك بتقديم مبررات مقنعة للحرفاء، يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية وإلى عزوف كثير من الأفراد والمستثمرين الصغار عن طلب التمويل البنكي، مما يؤثر سلبا على الدورة الاقتصادية والاستثمار المحلي.

مقترح للحد من التجاوزات

و يقترح المشروع المعروض حاليا على أنظار اللجنة المالية بالبرلمان ضبط سقف قانوني واضح للضمانات البنكية، لا يتجاوز 100% من أصل مبلغ القرض دون احتساب الفوائد والعمولات، وذلك بهدف تكريس مبدأ التوازن العقدي في العلاقات المالية، وحماية الطرف الأضعف (الحريف) في العلاقة البنكية، وتعزيز الشفافية عبر إلزام المؤسسات المالية بتبرير الضمانات المطلوبة، وإبطال كل شرط تعاقدي مخالف لهذا السقف الى جانب منح السلطة الترتيبية صلاحية ضبط حالات الاستثناء، بما يسمح بتكييف الإجراءات مع خصوصية بعض القروض أو المستفيدين.

و ينقسم المقترح إلى خمسة أبواب، جاءت مفصلة لتضمن الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي للضمانات.

ويهدف القانون، حسب الفصل الأول، إلى «تحقيق التوازن بين مصالح المؤسسات البنكية والمقترضين» بما يضمن استدامة النظام المالي ويدعم النمو الاقتصادي، ويشمل نطاق تطبيقه كافة مؤسسات القرض، وفقًا للقانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك.

ويُعَرّف الفصل الثالث المصطلحات الأساسية مثل «الضمانات»، و«أصل الدين»، و«سقف الضمانات»، لتوحيد الفهم القانوني والمحاسبي لهذه المفاهيم، فيما ينص الفصل الرابع على أن الضمانات المطلوبة لا يجب أن تتجاوز 100% من أصل مبلغ القرض، دون الفوائد والعمولات، بغض النظر عن نوعه أو طبيعته أو أجله، إلا إذا تبيّنت ضرورة استثنائية واضحة وموثقة.

ويشير الفصل الخامس إلى أنّه في حالة تعدد الضمانات (عينية أو شخصية)، يجب ألا يتجاوز مجموع قيمتها السقف القانوني المحدد، وهو ما يمنع المؤسسات من التحايل عبر تعدد مصادر الضمان، بينما يمنح الفصل السادس للبنك المركزي التونسي صلاحية تحديد نسب ضمانات أقل من الحد الأقصى المسموح به، خاصة في القطاعات ذات الأولوية أو في حالات القروض التنموية، ما يجعل هذا القانون أداة مرنة لتشجيع الاستثمار الموجه.

ويهتم الباب الثالث من مقترح القانون بتقييم الضمانات، حيث ينص الفصل السابع على أن تقييم الضمانات العينية يجب أن يتم من قبل خبراء معتمدين، أو وفق الإجراءات التي يحددها البنك المركزي، ضمانًا للموضوعية والعدالة، بينما يلزم الفصل الثامنالمؤسسات المالية بإعلام المقترض كتابةً بجميع المعلومات المتعلقة بالضمانات: طبيعتها، طريقة تقييمها، وكلفتها. وفي حالة الضمانات العقارية، وينص الفصل التاسع على سقف لا يتجاوز 1% من قيمة القرض لتكاليف التقييم والتسجيل والرهن، لتجنب تحميل الحريف أعباءً إضافية.

الرقابة والعقوبات

وبمقتضى الفصل العاشر من هذا المقترحيتولى البنك المركزي التونسي، مراقبة مدى امتثال البنوك لهذا القانون، مع تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون عدد 48 لسنة 2016 (الفصول 172 إلى 178) في حالة الإخلال.

ويمنح الفصل 12 للمقترض المتضرر الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة للمطالبة بإعادة تقييم الضمانات أو تخفيضها إذا ما خالفت البنك أحكام القانون، وهو ما يكرّس بعدًا قضائيًا حمائيًا ضمن المنظومة البنكية.

اما الفصل 13 فانه ينص على ضرورة أن تقوم البنوك بمراجعة اتفاقيات القروض الجارية غير المسددة بالكامل خلال سنة من دخول القانون حيز النفاذ، ما يعطيه طابعًا رجعيًا جزئيًا يخدم العدالة التعاقدية.

ويمثل هذا المقترح وفق جهة المبادرة خطوة أولى نحو إصلاح شامل لمنظومة الإقراض، ويعكس توجها برلمانيا نحو إرساء علاقة أكثر توازنًا بين البنوك وحرفائها، خاصة الفئات الاقتصادية الصغرى التي تعاني من صعوبة النفاذ إلى التمويل.

ويُنتظر أن تثير مناقشة المشروع جدلاً داخل اللجنة البرلمانية المختصة، خاصة في ظل تمسك بعض الأطراف البنكية بتبرير الضمانات المرتفعة بالمخاطر المالية وعدم انتظام استخلاص الديون. غير أن واضعي المقترح يعتبرون أن القانون لا يمنع الضمانات تمامًا، بل ينظمها ويُلزم البنوك بالشفافية والوضوح.

و في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تمر بها بلادنا، تأتي هذه المبادرة التشريعية كخطوة جريئة لتحقيق التوازن المالي وتعزيز الشفافية، في علاقة جوهرها الثقة بين الحريف والبنك. وإذا ما تمت المصادقة عليها، فإنها قد تمثل بداية إصلاح أوسع يطال كل علاقة تعاقدية غير متوازنة، ويفتح المجال أمام شمول مالي أكثر عدالة واستدامة.

في ظل تنامي مراييح البنوك وتراجع مدخرات المواطن

هل من طريقة تنهي وضعية «الجلاد والضحية» بين الطرفين؟

تحقق البنـــوك في تونس ســـنويا مرابيـــح مهمـــة رغـــم ان الوضـــع الاقتصادي للبلاد متأزم وهو ما يطرح الكثير مـــن التســـاؤلات خاصة وان خبراء اقتصاديون يؤكدون ان البنوك لا تســـاهم بشـــكل جدي في التنمية والاستثمار كما انها لا تمنح تسهيلات لمنح قروض امـــام الفئات الشـــابة لاستثمارها في مشـــاريع بهدف الحد من ظاهرة البطالة.كما بحت اصوات التونسيين معبرين عن استيائهم من ارتفاع كلفة خدمات بنكية اكد البنك المركزي في مراســـيم رسمية على انها مجانية.

في انتظار صـــدور احصائيات حول اداء البنوك في كامل عام 2024 تشـــير الارقام الصادرة حـــول ادائها في عام 2023 بـــأن إجمالي الدخـــل الصافي للبنوك التونســـية المقدرة بـــ 22 بنكا، بلغ مـــا قيمته 1500 مليون دينار،اما في عام 2022 فقد حققت نموا كبيرا في الأرباح بلـــغ 13 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من ســـنة 2021 متمكنة من تحقيـــق ناتج بنكي صـــافي ناهز عن ثلاث مليـــارات دينار أي ما يعادل 5.9 بالمائة مـــن ميزانية الدولـــة وحوالي 2.8 بالمائة من الناتـــج المحلي الخام. وقد حقق قطـــاع الماليـــة اي البنوك ومؤسســـات الايجار المـــالي والتامين بشكل عام تطورا بنسبة 12.6 بالمائة بعد ان حقق مجتمعا عائدات صافية تقدر بنحـــو 3.93 مليار دينارو‌تظهر هذه الأرقام حجم الأرباح التي حققتها البنـــوك رغم الركـــود الاقتصادي بما يمثل مفارقة كبرى تتمثل في انتعاش راس المال المالي والمحافظ المالية في ظل اقتصاد متعثر.

ويرى خبراء الاقتصاد النقدي والمالي ان الأربـــاح الخيالية هـــي ناتجة عن عدة عوامل أولها الوضع الريعي الذي يضع البنوك في وضع مريح حيث وفق القانـــون الذي تم تغييره قبل اشـــهر قليلة لا يمكن للدولة الاقتراض مباشرة من البنك المركزي بل يجب ان تمر عبر البنوك التي تقوم بشراء سندات الدولة وبيعهـــا للبنك المركـــزي عبر تحقيق فائض مالي سهل ودون عناء.

اما العامـــل الثاني فهـــو القانون البنكي التونسي الـــذي منح البنوك في تونس الكثير من الامتيازات والحقوق على حســـاب المواطن منها على سبيل الذكـــر الكم الهائل مـــن المعاليم التي تأخذها البنوك مقابل إدارة الحســـاب ومن ذلـــك مثـــلا ان الحريف يضطر لدفع مـــا يقارب 3.5 دينار حســـب البنك لقاء مجرد سحب ماله من بنكه ولكـــن باللجوء الى فرع غير فرعه كما ارتفعت عائدات البنوك جراء الارتفاع المتتالي في نســـبة الفائدة المديرية من البنك المركزي للضغـــط على التضخم ومنعه من الارتفاع اكثر رغم ان ارتفاع الاسعار ثبت انه امر لا علاقة له بوفرة الاموال لدى المواطن التـــي تدفعه الى الاســـتهلاك المفرط بما يحتم سحب الســـيولة المالية منه للحد من الاقبال على الاستهلاك لان المواطن ليس لديه فائض من الاموال واســـتهلاكه ليس فيه افـــراط ليرتبط ارتفاع الاســـعار بتراجع الدينار امام العملات الرئيسية في العالم ما يرفـــع من كلفة الواردات وايضا بسبب تراجع الانتاج في تونس والذي دفع نحو مزيد التوريد لنستورد حتى المواد الغذائية من الخضر والغلال والتـــي كنا الى وقت قريـــب ننتجها في بلادنا.

ادى الترفيع المتتالي في نسبة الفائدة المديرية قبل ســـنتين الى ترفيع البنوك في اداءاتها الموظفة على القروض وهو ما جعـــل مرابيحهـــا ترتفع وتصبح اول مستفيد من ارتفاع التضخم وما يصاحبه من ترفيع في نســـبة الفائدة فالبنك المركزي رفع في السنوات الأخيرة نسب الفائدة المديرية العديد من المرات وذلك لكبح التضخـــم حتى وصلت الى 8%، مفـــسرا الامر انـــه عندما تصل نسبة التضخم لمستويات عالية يجب على البنك ان يتدخل عبر عدة آليات من بينها الترفيع في نسبة الفائدة المديرية كي لا تزيد نســـبة التضخم ارتفاعا، وبالتالي المحافظة على الأســـعار وعلى الاســـتقرار المالي وتعيـــش تونس على وقع وضع اقتصادي صعب بســـبب عدة عوامل ابرزهـــا تداعيات الحرب الأوكرانية وارتفاع المواد الأولية اضافة الى ارتفـــاع كبـــير لنســـب التضخم.

في المقابل تقول البنـــوك ان تعاملاتها المالية مضبوطة ووفـــق قواعد البنك المركزي مشـــيرة بان الازمة تتمثل في غياب الثقة الناتج عن فقدان التواصل بـــين العاملـــين في البنـــوك والمواطن العادي.

الا ان رئيـــس المنظمة التونســـية لإرشاد المستهلك لطفي الرياحي أكد في تصريح اعلامي له أن 25 في المائة من التشكيات الواردة على المنظمة تتعلق بالخدمـــات البنكيـــة المجانية والتي يتم تأمينها رغم ذلك بمقابل وأهمها «كشف الحســـاب»، علاوة على «عدم غلق الحسابات البنكية المجمدة» وفقاً لما ينص عليه منشـــور البنك المركزي عدد 24 من ســـنة 1991 والذي يجبر البنك على غلق الحســـاب بعد سنة من عدم تواتر دفوعات أو ســـحب، مبينًا أن البنوك تعمد بعد سنوات إلى إرسال عدل منفذ لصاحب الحساب وإجباره على دفـــع آداءات متراكمة لســـنوات وتقبض أمـــوالاً دون وجه حق في حين أن الحريف مطالب بدفع الفوائد المالية المترتبـــة عن الســـنة الأولى فقط وهو ما جعل منســـوب الثقة بـــين البنوك وحرفائهـــا يتراجع حســـب الرياحي مفيـــدا بأن اســـتبيانًا أجرته المنظمة ســـنة 2018 عـــلى 2415 من حرفاء البنوك والمؤسســـات المالية كشف أن 74 في المائـــة ليس لديهم ثقة في البنوك وأن 95 في المائـــة لا يعرفون الخدمات البنكية المجانيـــة وأن 84 في المائة غير راضين على الخدمـــات البنكية علاوة عـــلى أن 92 في المائة لا يعرفون خطة موفـــق بنكي إضافـــة الى ذلك ترتفع كلفة القروض الاســـتهلاكية بشكل متواتر سنويا ما يجعل الحريف يسدد مبالغ إضافية كبيرة فوق ما اقترضه وبشكل غير مبرر .

رغم هـــذا «الحيف» المســـلط على الحرفـــاء الا ان البنـــك المركزي رغم اصداره لمنشـــور يجـــبر البنوك على تخفيـــف قبضتها عـــلى حرفائها الا انه لم يتخذ أية إجـــراءات أو قرارات ردعية في شـــأن التجاوزات المذكورة حتى أن الموفق البنكي لا يكتسي صبغة إلزامية لفض الإشكاليات ما من شأنه أن يضطر المواطـــن إلى التقاضي وهو حل مكلف خاصة أنـــه تعهد بإصدار قوانين تنظم الخدمات البنكية وتوفر الوضـــوح والشـــفافية في العديد من العمليات البنكية وتوقف تعمد بعض البنوك مغالطة الحريف عند التساؤل عن أسباب الاقتطاع من رصيده أو من راتبه ووضعه أمـــام الأمر الواقع بما أن العقد المبرم بين المؤسســـة البنكية والمواطن ســـاري المفعول حتى لا يقع على عاتق المواطن تسديد تكاليف 14 عملية بنكية يفترض أن تقدم بصفة مجانيـــة تعمد العديد مـــن البنوك إلى خرق القانون وتؤمنها بمقابل مادي وتتمثل هذه الخدمات البنكية المجانية في إيـــداع الأموال وســـحبها من نفس البنك أو من موزع آلي وفتح حســـاب بنكي أو غلقه وفتـــح دفتر ادخار أو دفتر شيكات والخلاص عبر الصكوك وتحويـــل مبلغ مالي من حســـاب إلى حســـاب آخر وخـــلاص فواتير عبر الإنترنت أو في المساحات التجارية.

لقد تجاوز الحيف المسلط من البنوك

على المواطن هذه الخدمات او اعتبار القرار الذي أصدرته الحكومة ابان انتشار كورونا في تونس عام 2020 بإيقاف الاقتطاعات البنكية من الأجور على من لديهم قروض من البنوك الى حين انتهاء حالة الغلق وقتها لتلتف البنوك على القرار وتحول المبالغ غير المقتطعة والتي قاربت المدة المعنية بها وقتها على ستة اشهر الى قروض جديدة مرفقة باقتطاعات أخرى تم توظيفها على المواطن لتربح البنوك التي قامت بهذا الاجراء الغريب مرتين الأولى باسترجاع المبالغ والثانية توظيف أموال أخرى عليها من حساب المواطن إضافة الى المبالغ الموظفة على القروض حين نيلها منذ البداية .

من اخطر تجاوزات البنوك حاليا انها تسعى الى الاستفادة من تأخر إيداع رواتب الموظفين لديها والتي تواترت في الفترة الأخيرة في القطاعين العام والخاص بسبب الازمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد في سلوك هو اقرب الى التنكيل بالمواطن اذ يمثل ضربة أخرى قاصمة لظهره المثقل بانواع شتى من النفقات ومن ارتفاع الأسعار وتدهور قدراته الشرائية إضافة الى ما يتحمله من التزامات من قبيل الكراء ان كان متسوغا ومصاريف الأبناء الدراسية ومصاريف الصحة والانترنات والمناسبات في بلادنا وهي كثيرة جدا ولا خيار امامه الا التعامل معها حيث لا يمكن ان نطلب منه ان لا ينفق في رمضان بشكل إضافي ولا يمكن ان لا يحضر لابنائه ملابس جديدة في العيد وقبلها الحلويات ولا يمكن له ان يقاطع «علوش العيد» او مصاريف المولد النبوي الشريف او العودة المدرسية او راس السنة الإدارية وغيرها كثير من المناسبات مثل الاعراس وحفلات النجاح والطهور والقائمة تطول وهو ما يجعل الواطن امام سيل من الالتزامات لا تهتم له البنوك ولا يرف لها جفن و «تغرف» من أمواله دون ان تضع في الاعتبار ان جرايته لم تصل الى البنك لان الوضع غير مريح للجميع للدولة وللمؤسسة الخاصة وطبعا للمواطن فتحول تأخر صرف الأجور الى عبء مضاعف على المواطن وغنيمة للبنوك اذ يكلف التاخر في صرف الأجور العديد من حرفاء البنوك اقتطاعات ضخمة متكررة شهريا مما جعل الكلفة ثقيلة جراء خطايا التأخير وكما يتم توظيفه من اداءات أخرى عليها واداءات على الاداءات وغيرها من العمليات الأخرى الضبابية والتي لم يجد المواطن الى فهمها سبيلا.

لتتعمق معاناة الموطن ويضيق الخناق عليه خاصة وان كل تأخر يقع عليه اقتطاع في «الروج» وتصل هذه الفترة الى أيام واكثر في عديد الحالات يعمل وفقها العداد البنكي دون رحمة مشيرا الى ان معظم التونسيون لديهم قروض استهلاك وهنالك من لهم قروض سكنية ولا يهم البنك ان يمهل الحريف حتى أياما معدودة الى حين حل الاشكال بل يسارع مع اول كل شهر الى الاقتطاع في «الروج» موظفا معاليم أخرى على المواطن تزيد في «هزال» مداخيله المالية واهتراء قدرته الشرائية رغم ان المواطن لا يتحمل تبعات تأخر جرايته كما ان الجراية ستصل البنك وان تاخرت لايام قليلة والمواطن سيسحب في «الروج» مهما كانت الظروف وبالتالي البنك سيغنم أموالا إضافية كان عليه ان يغنم غيرها عبر ممارسة حقه في الاقتطاع على الأقل من الناحية الأخلاقية.

لقد ارهقت الاقتطاعات المواطن خاصة انها غالبًا ما تكون بمبالغ لم يتخيلها الحريف ما من شأنه أن يمس مقدرته الشرائية وفي كثير من الأحيان يظل دون مورد رزق وعند استفساره يجدون له أعذارًا من قبيل رسومات بنكية أو تكلفة الملف وغيرها في حين انه يفترض أن يتم إعلام الحريف عن كل اقتطاع وله الحرية في الموافقة من عدمه وفقًا لارتباطاته الشهرية الملتزم بها وهو ما يجعل من الضروري مراجعة التكاليف الباهظة المتأتية من نسب الفائدة العالية والتي تضر بالحريف إضافة إلى إعلامه قبل الاقتطاع مهما كان حجمه علاوة على سن قوانين تلزم البنوك بالشفافية وتنص على كل التفاصيل المتعلقة بالمعاملات البنكية.

مشروع المحاور الكبرى بباجة

الانتهاء من إحداث 32 خزانا مائيا

جلال العرفاوي

رغم ضخامة مشروع المحاور الكبرى بباجة لفائدة المناطق غير المزودة بالماء الصالح للشرب والذي يهم 3 معتمدياتوهي باجة الشمالية وعمدونونفزةمما سيحسن من نسبة التزود في الوسط الريفي لتصل إلى 96,9% خلالسنة 2025 والذي كان من المنتظر أن يتم بين سنتي 2022 و2023 بعد الانتهاء من كهربة مختلف المنشئات المائية حسب تقدم إنجاز التجهيزات الكهروميكانيكية من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلا أن المشروع تعرض إلى عدة صعوبات وإشكاليات أخرت استغلاله.

مشروع لفائدة 385 تجمعا سكنيا

يمثل مشروع المحاور الكبرى بولاية باجة للتزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي من أكبر المشاريع المنجزة بالجهة والذي تقدر كلفته المحينة بـ170 مليون دينارمنها 115 مليون دينار كمساهمة من البنك الألماني للإعمار (KFW)لإنجاز شبكات الجلب والتوزيع والمنشات المائية والتجهيزات في حين ستتكفل خزينة الدولة بتوفير 55 مليون دينار لتغطية تكاليف الأداءات والمعاليم الديوانية واقتناء الأراضي. ويشمل المشروع على إنجاز أشغال محاور الجلب مع شبكات التوزيع لفائدة 385 تجمعا سكنيا وذلك إلى غاية سنة 2040 .

تقدم هام للأشغال

من خلال متابعة إنجاز مشروع المحاور الكبرى تم الانتهاء من تركيب 150 كلم من الأنابيب بقطر 200 مم، وإنجاز أشغال الهندسة المدنية المتمثلة في إحداث 32 خزانا ومحطة التصفيةبنسبة إنجاز قدرت بـ100% حيث تم القبول الوقتي للمشروعوهو حاليا في فترة إجراء الاختبارات كما تبدو الاستعدادات جلية لتركيب المحركات لمحطات الضخ البالغ عددها 24 إضافة إلى باقي التجهيزات والمعدات . علما وأن مكونات المشروع الرئيسية تتمثل في اقتناء ووضع 441 كلم من القنوات موزعة بين141 كلم من القنوات المصنوعة من الحديد المصبوب قطر من 200 إلى 800ممالخاصة بمحاور الجلب الرئيسية إضافة إلى 300 كلم من القنوات المصنوعة من متعدد الأثلين PEHD قطر 90 إلى 315 ممالخاصة بشبكات التوزيع إضافة إلى بناء 32 خزان مائي و16 محطة ضخ وكهربتها و13 محطة تكثيف ضغط و 33 كاسر ضغط ومحطة معالجة على سد كساب.

زيادة بـ 10 % في مخزونات سد كساب

جاءت الإحصائيات الصادرة عنالإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وإلى غاية 22ماي2025 لتؤكد أن مخزونات سد كساب والذي ينجز حوله مشروع المحاور الكبرى قد شهدت تحسنا واضحا حيث مرت من25.3 %خلال شهر جويلية من السنة الماضية إلى 35.6 % وذلك إلى حدود 22 ماي 2025 مع تواجد 27.404 مليون متر مكعب وهو ما قد يمكن من تزويد المعتمديات الثلاثة وهي باجة الشمالية وعمدون ونفزة بالماء الصالح للشرب حال الانتهاء من جميع مكونات المشروع . علما وأن ولاية باجة تعتبر من أهم الروافد المائية السطحية على المستوى الوطني من حيث كميات الأمطاروهي التي تعد 3 سدود كبرى وهي سيدي سالم بتستور والبراق بنفزة وكساب بعمدون وتبلغ طاقة خزنها ما يفوق مليار متر مكعب وهو ما يمثّل 33 % من مجموع الموارد المائية بالشمال الغربي و55 % من المياه المعبأة على المستوى الوطني من طاقة الخزن الوطنية.

تنوع الإشكاليات العقارية

ضخامة المشروع وأهميته من ناحية تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمعتمديات الثلاثة وانعكاسه الإيجابي على 385 تجمعا سكنيا بما يمثل91 ألف ساكن يقطنون بالأرياف وهو ما سيمكن من القطع مع مشكل انقطاع الماء الصالح للشرب وخاصة خلال فصل الصيف ، لم يمنع مناصطدامه بجملة من الصعوبات أهمها رفض بعض الورثة بمنطقة « القوسة « التابعة لمعتمدية عمدون بيع مناباتهم من الأراضي للشركة المتعهدة بالمشروع قصد تسوية الوضعية العقارية لإنجاز محطة المعالجة حيث وقع تقديم ملف لدى لجنة الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية بباجة وإصدار إعلان الانتزاع إضافة إلى رفض بعض المواطنين بنفس المنطقة قبول تمرير القنوات الرئيسية عبر أراضيهم والتي تعتبرها مصالح وزارة التجهيز جزءا من حرمة الطريق وذلك رغم تعهد الشركة بجبر الأضرار الناتجة عن الأشغال وما يترتب عنه تأخير في الإنجاز .وقد نتج عن ذلك كله تأخر الانتهاء من كامل مكونات المشروع لمدة سنتين وقد يمتد التأخير إلى سنة إضافية جديدة.

متى يتم تصفية ديون المجامع المائية ؟

بالإضافة إلى الإشكاليات العقارية التي واجهت مشروع المحاور الكبرى بولاية باجة تم طرح إشكالية جديدة تتعلق بإجراءات الانتقال من التزود من خلال منظومة المجامع المائية إلى التزود عن طريق شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ، وهو ما يتطلب عمليا ضرورة تصفية ديون هذه المجامع إزاء المواطنين وإزاء الدولة ثم معالجة نسبة الاقبال على خلاص معاليم الربطوالإشكاليات المتعلقة بها ثم تسهيل إجراءات الحصول على تراخيص الربط بالشبكة وتوحيدها بين البلديات الثلاثباجة الشمالية وعمدون ونفزة.

تونس

طبيب يحاول قتل زوجته بطعنها بسكين

احتفظت الوحدات الأمنية بالعاصمة بطبيب على خلفية إقدامه على توجيه طعنات غادرة بسكين إلى جسد زوجته على اثر خلاف نشب بينهما. وقد تم نقل الزوجة المصابة الى المستشفى، أين خضعت لعملية جراحية وتبدو حالتها مستقرة. وللإشارة فإن الموقوف في العقد الخامس من العمر وهو طبيب أسنان.

تونس

السجن 35 سنة في حق إرهابية

قضت هيئة الدائرة الجنائية المختصة بقضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن 35 سنة على سيدة تونسية، كانت تتواصل مع قيادات إرهابية في تونس وسوريا، ودعت لتنفيذ عمليات تستهدف مؤسسات الدولة وقد كانت المتهمة تتبنى الفكر الجهادي التكفيري، وحرضت عبر مواقع التواصل الاجتماعي على السفر إلى مناطق النزاع للجهاد.

تونس

216 سجنا في حق ثلاثة ارهابيين

أدانت احدى الدوائر الجنائية المختصة في القضايا ذات الصبغة الإرهابية بالمحكمة الابتدائية بتونس 3 متهمين من بينهم موظفين سابقين بقنصلية تونس بسوريا وموظف بلدي سابق ببلدية تونس، حيث قضت بالسجن لمدة 72 سنة سجنا لكل واحد من المتهمين مع اصدار جملة من العقوبات التكميلية وذلك من اجل جريمة تتعلق بتمكين أجانب من بينهم إرهابيين من وثائق الجنسية التونسية ووثائق الحالة المدنية.

في المعبر الحدودي برأس جدير

إحباط محاولة تهريب أكثر من 31 ألف حبة «بريقابالين»

تمكّنت مصالح الديوانة بالمعبر الحدودي برأس جدير من إحباط محاولة تهريب 31120 حبة دواء مخدر نوع «pregabalin 300 mg» كانت مخفية بإحكام على متن سيارة عند دخولها إلى التراب الوطني. وقد تمّ حجز كمّية الحبوب والقيام بالإجراءات القانونية اللّازمة.

تونس

تأجيل النظر في قضايا الفساد بشركة فسفاط قفصة

قررت هيئة الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس تأجيل محاكمة النائب السابق بالبرلمان المنحل ورجل الأعمال لطفي علي وآخرين الى جلسة جوان المقبل، وذلك في قضية تتعلق بفساد مالي وإداري في شركة فسفاط قفصة

للتذكير فإن دائرة الاتهام المختصة في قضايا الفساد المالي قررت مؤخرا إحالة وزير صناعة سابق ورئيس مدير عام سابق لشركة فسفاط قفصة وأربعة مديرين سابقين بالشركة فسفاط بالإضافة إلى ثلاثة مناولين على أنظار هيئة الدائرة الجنائية المختصة في النظر في قضايا الفساد المالي وذلك لمحاكمتهم على خلفية اتهامهم بارتكاب شبهات فساد مالي واداري بخصوص الصفقات المتعلقة بالفسفاط.

صفاقس

يقتل صهره بعد خلاف مع زوجته

اقدم كهل على قتل صهره بواسطة سكين، حيث أن الجاني متزوج بابنة الهالك منذ حوالي 8 سنوات و لديه ابنين وقد شهدت العلاقة الزوجية بينهما توترات منذ مدة طويلة وقد توجه يوم الواقعة الى منزل صهره أين تقيم الزوجة لاسترجاع أدباشه الخاصة التي كانت هناك، وأثناء ذلك جد خلاف بينه وبين زوجته حول هذه الأدباش فتدخل صهره ، فقام الجاني بمغادرة المنزل قبل العودة حاملا سلاحا أبيض وتولى طعن الهالك بسكين بالطريق العام عندما كان يقود سيارته رفقة ابنته التي اعتدى عليها أيضا بالسكين مما أدى الى اصابتها ببعض الجروح قبل أن يلوذ بالفرار.

وقد تم نقل الهالك إلى المستشفى الجهوي أين فارق الحياة متأثرا بإصابته البليغة، فيما لم يتم سماع أقوال الزوجة بسبب حالتها النفسية

و قد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بصفاقس بفتح بحث تحقيقي في الغرض من أجل القتل العمد المسبوق بالإضمار، مع الاذن بعرض جثة الهالك على أنظار الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة .

كما تم اسناد انابة عدلية لفرقة الشرطة العدلية بصفاقس الشمالية لمباشرة الأبحاث في القضية واجراء المعاينات والسماعات، وادراج الجاني بالتفتيش.

الكاف

وفاة أستاذة مسرح بطلق ناري

أفاد القاضي يسري الهرامي، المساعد الأول لوكيل الجمهورية بالمحكمة الإبتدائية بالكاف وناطقها الرسمي، يسري الهوامير بأنّ أستاذة المسرح، التي توفّيت الجمعة، بطلق ناري، تبيّن وأنّها تركت ورقة تُعلم فيها عائلتها اعتزامها الإنتحار، وقد أذنت النيابة العموميّة بفتح بحث تحقيقي بتهمة القتل العمد مع سابقية القصد وأكّد انه حسب الأبحاث الأوّليّة فقد تُبيّن مبدئيًا أنّ الحادثة هي عمليّة انتحار وليست جريمة قتل، إلى حين البحث والتعمّق في البحث من أجل الكشف عن ملابسات هذه الواقعة.

للتذكير فإن أستاذة المسرح بالمعهد العالي للموسيقى والمسرح بالكاف، عُثر عليها متوفية في بيت قريبها بمنطقة البياض المدخل الشمالي الكاف المدينة، نتيجة إصابتها بطلق ناري.

الزهروني

القبض على عصابة اللصوص

نجحت الوحدات الأمنية بالزهروني من القبض على عصابة، تتكوّن من 4 عناصر،بعد أن ارتكبت أكثر من 15 عملية سرقة ونهب، و روّعت الوافدين على «سوق ليبيا» بالملاسين.

وقد تم خلال مداهمة منازلهم حجز كمية من المسروق من هواتف جوالة وحقائب يدوية ومفاتيح سيارات ومبالغ مالية تعود إلى الضحايا. وبعد استشارة النيابة العمومية، تم الاحتفاظ بهم على ذمة الأبحاث.

في حلق الوادي

إحباط عملية تهريب 5 آلاف حبة مخدرة

تمكنت مصالح الديوانة بميناء حلق الوادي الشمالي من إحباط محاولة تهريب 5 آلاف حبة مخدرة نوع «إكستازي» مخفية بإحكام داخل لعبة أطفال دراجة نارية بأمتعة مسافر قادم إلى تونس من ميناء جنوة.

غار دماء

الإطاحة بشبكة مختصة في ترويج سماعات الغش في الامتحانات

نجح أعوان فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بغار الدماء في ضبط شبكة مختصة في ترويج سماعات الغش في الامتحانات، كانت تستعد لتهريب أجهزة الكترونية جاهزة للاستعمال.

وقد تمت العملية بعد عمل استخباراتي وإثر توفر معلومات تفيد باعتزام أشخاص ترويج سماعات تستعمل في الغش في الامتحانات الوطنية، تمكن أعوان فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بغار الدماء وبعد التنسيق مع النيابة العمومية للمحكمة الابتدائية بجندوبة ونصب كمين محكم من الإيقاع بالمتورطين في العملية وحجز كمية هامة من السماعات. كما تم إيقاف المتورط الرئيسي في العملية. وباستشارة النيابة العمومية أذنت بالاحتفاظ به واتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة في الغرض ومواصلة التحقيق.

باسكال مشعلاني لـ«24/24»:

«اتهرّينا» تجربة جديدة أعادتني إلى أجواء السبعينات.. وسعيدة بنجاح «ما حبيتش»

أطلقت مؤخرا، النجمة اللبنانية باسكال مشعلاني أغنيتها الجديدة «اتهرّينا»، مصحوبة بكليب يعيدنا إلى أجواء السبعينات من حيث الأسلوب البصري والروح العامة. تجربة فنية جديدة تخوضها باسكال للمرة الأولى في مشوارها، سواء من حيث اللهجة المصرية أو الفكرة أو الصورة، كما أكدت في تصريح خاص لـ«قبل الأولى».

الأغنية كتبها رمضان محمد، ولحنها محمد شحاتة، وتولى توزيعها ملحم أبو شديد ومحمود صبري. أما الكليب، فقد أخرجه بول عقيقي، الذي استلهم أجواءه من نجمات الزمن الجميل، خاصة هند رستم، وفقًا لما كشفت عنه باسكال.

وفي السياق ذاته، قالت الفنانة اللبنانية: «عدت إلى أجواء السبعينات، واستلهمت روح هند رستم. قصصت شعري وارتديت فستانًا أحمر يتناسب مع جو الكليب. حاولت أن أكون منسجمة مع روح العمل شكلاً ومضمونًا.»

تتناول الأغنية قصة امرأة تلقت صدمات متكررة من المقرّبين، فتقرر أن تُغلق باب العشم وتعيد حساباتها العاطفية والإنسانية. وجاء في كلمات الأغنية: «اتهرّينا من حبايب فجأة طلعوا أولاد الذين... قفلنا بابنا علينا من بعد ما اتهرّينا...»

وعن هذا العمل، علّقت باسكال: «هذا الموضوع جديد عليّ ولم أقدّمه من قبل في مسيرتي. يحتوي على مزيج من الدراما والفكاهة والموسيقى الجميلة. حاولت إبراز شخصية امرأة قوية رغم الألم، تُغلق الباب على خيباتها وتبحث عن طاقة جديدة.»

الكليب، الذي تم تصويره في بيروت، لا يتبع قصة تقليدية بقدر ما يعتمد على التعبير البصري والتمثيل. تظهر فيه باسكال وهي تدخل فندقًا، تضع مكياجها، تغيّر إطلالتها، ثم تنزل للمشاركة في سهرة وتغني.

كما أضافت باسكال: «لا توجد قصة بالمعنى الكلاسيكي، لكنني مثّلت مع فتاتين بطريقة توصل الرسالة. في البداية شعرت بالحزن عندما قصصت شعري، لكنّي أحببت أماكن التصوير والملابس والإضاءة، وكلها كانت متناغمة وأحببتها كثيرًا.»

وعن مشاريعها القادمة، كشفت باسكال أنها تستعد لإطلاق أغنية جديدة بعنوان «مرحبتين» بعد حوالي شهر، وهي إعادة توزيع استثنائية لأغنية للشحرورة صباح، بالتعاون مجددًا مع ملحم أبو شديد.
وتابعت: «أحب أن أطلق أغنية في بداية الصيف، وأخرى في منتصفه. الصيف بالنسبة لي موسم الفرح والمهرجانات والعطل، وأراه أفضل وقت لإصدار الأغاني، رغم حرصي على التواجد في باقي المواسم أيضًا.»

كما أعلنت عن جدول حفلات مزدحم خلال صيف 2025، يشمل العراق ومصر والولايات المتحدة ضمن مهرجان ملكة جمال العرب، إلى جانب مشاركات في مهرجانات داخل لبنان.

أما عن فكرة إصدار ألبوم كامل، فأبدت باسكال تفضيلها للأغاني المنفردة حيث قالت: «لا أحبذ إصدار الألبومات لأن بعض الأغاني تُظلم فيها. أفضّل إطلاق كل أغنية في وقتها وبتركيز حتى تأخذ حقها من الانتشار والاهتمام.»

وختمت حديثها بالتعبير عن سعادتها بنجاح أغنية «ما حبيتش»، التي أعادت تقديمها بتوزيع جديد تكريمًا للفنان التونسي الراحل علي الرياحي مردفة: «أنا سعيدة جدًا بنجاحها. أكثر ما أعجبني هو أن الكليب كان واضحًا وأنيقًا، والأغنية وصلت إلى الناس، وهذا هو الأهم بالنسبة لي.»

ريم حمزة

عباس النوري في «آسر»: أداء متفرد يتحدى نمطية الأعمال المعربة

يعود الفنان الســـوري عباس النوري ليؤكد مكانته كواحـــد من أبرز نجـــوم الدراما العربيـــة، من خلال دوره في مسلسل «آسر»، النسخة المعربة من المسلسل التركي الشهير «إيزيل». هذه المشاركة كانت فرصة له لتقديم أداء يتجاوز النمطية المعتادة في الأعمال المعربة، ويقدم شـــخصية محلية نابضة بالحياة تأسر وجدان الجمهور.

«النوري» اختار أن يجســـد شـــخصية «رســـتم» المعروفـــة بـ«الخال»، والتي تعتبر انعكاسًـــا حقيقيًا للواقع العربي اليومي، حيث قال في تصريحات سابقة إن الشـــخصية يمكن أن تراها في شـــوارع دمشق أو بـــيروت أو القاهرة، مما يعكس حرصـــه على تقديم دور ينبض بالواقعية وينســـجم مع ثقافة ومشاعر الجمهور العربـــي. هذا الطابع المحلي المتقن في التمثيل شكّل فارقًا كبيرًا في تجديد النص الأصلي، و تحويله إلى عمل فني يحمل بصمة عربية خاصة.

و من خلال قراءته المتأنيـــة للنص، و التي وصفها بأنها بعين الناقد لا الممثل، اســـتطاع عباس النوري أن يبتعد عن فخ الترجمة الحرفية و يعطي الشـــخصية أبعادًا عميقة تتناسب مع خصوصية المجتمع العربي. هذا منح «رستم» ثراء نفســـيًا و عاطفيًا، يجمع بين الحزم و اللين، القوة و التردد، ليصبح شخصية متعددة الأوجه تنبض بالحياة.

أداء عباس النوري في «آسر» يتســـم بالتحكم العالي في التعبير البصري و اللغوي، حيـــث تتناغم تعبيرات وجهه و حركات جســـده مع الصراعات الداخلية التي يعيشـــها «الخال»، مما يجعل المشاهد يشعر بحقيقة الشـــخصية وتأثرها بالأحداث من حولها. التنقل بين مشـــاعر الغضب، الألم، الحيرة، والحنان، يبرهن على مهارته في تجسيد التناقضات الإنسانية بدقة متناهية.

كما أن التفاعل بينه وبين باقي الممثلين، وخاصة في المشاهد المشـــتركة، يعكس روح العمل الجماعي التي كانت واضحة طوال تصوير المسلسل، وهو ما أضفى على الأداء مزيدًا من الإقناع والدفء.

عباس النـــوري في «آسر»، يظهر ليس فقط كممثل متمكن، بل كفنان قادر على إعادة تشـــكيل النصوص المألوفة وإضفاء روح جديدة عليها، مبرزًا قدرة الدراما العربية عـــلى التفاعل مع التحديـــات الفنية وتقديم أعمال تتحدث بلغة الجمهور وتلامس وجدانهم.

ريم حمزة

ريم بن مسعود: «سيوف العرب» كانت فرصة فنية لمواجهة تحديات جديدة في التمثيل

تخوض الممثلة التونســـية ريم بن مسعود تجربة مميزة من خلال مشاركتها في المسلســـل التاريخي الضخم «سيوف العرب»، الذي يبدأ عرضه يوم 30 ماي الجاري على منصة «شاهد».
العمل، المصوَّر بالكامل باللغة العربية الفصحى، جمع أكثر من 80 ممثلًا من مختلف الدول العربية، ويمثل محطة جديدة في مســـيرتها الفنية.

و في حديث لـ«قبل الأولى»، وصفت ريم التجربة بكونها «مختلفة تمامًا»، مشـــيرة إلى أنها المرة الأولى التي تؤدي فيها دورًا باللغة العربية الفصحى، بعد تجارب سابقة باللهجة المصرية.
وفي هذا الســـياق، قالت: «في البداية، كان الأمر صعبًا نوعا ما لأن تركيزي كان منصبًا على النطق الصحيح للغة، لكن بعد فترة قصيرة من التدريب مع مختصين، بدأ كل شيء يصبح أكثر سلاسة. نحن في تونس نُعتبر من أفضل المتحدثين بالعربية الفصحى في المنطقة، وبمجرد أن اعتدت على التغيير في اللهجة، استطعت التركيز أكثر على الأداء. كانت تجربة غنية جدًا وأثرت في مسيرتي الفنية».

وعن الشـــخصية التي تجسدها في المسلســـل، كشفت ريم: «أقدّم شـــخصية «فيلورة»، وهي امرأة من الفايكنغ، أُصيبت في معركة ضد المســـلمين فأنقذها أحد الجنود الأمويين وأخذها إلى معســـكرهم. هناك، تعرفت على ثقافتهم، اعتنقت الإســـلام، وانضمت إلى صفوفهم. الشخصية كانت مليئة بالتحولات والتحديات، بين الحرب والتحوّل الروحي والثقافي، وهذا ما جذبني إليها بشدة».

أما عن أجواء التصوير، فتؤكد بن مسعود أن التعاون كان مثاليًا بين فريق العمل مضيفة: «أغلب مشاهدي كانت مع الممثل نضال نجم، وكان التعاون بيننا سلسًـــا ومحترفًا. نضال شخص محترم جدًا، وكان يســـهم في جعل أجواء التصوير مريحة. كنا كعائلة واحدة، نتبادل الأفكار، نتدرّب على المعارك والمبارزات، ونقضي وقتًا جميلًا حتى بعد انتهاء التصوير».

«سيوف العرب» ليس مجرد تجربة درامية فحسب، بل هو مساحة لاختبار الذات والانغماس في لغة وثقافة تجمع الشعوب العربية، وريم بن مسعود تخوض هذه التجربة بروح منفتحة على التحديات، وطموح لتقديم بصمة مختلفة في عمل ضخم يجمع بين التاريخ والدراما.

ريم حمزة

إسرائيل وتمزيق غزة:

هندسة الجغرافيا بالدم والنار

محمد بن محمود

دخلت الحرب الصهيونية على قطاع غزة خلال الفترة الأخيرة طورًا جديدًا، تجاوز فيه الاحتلال منطق الردع أو القصاص أو حتى تدمير البنية التحتية للفصائل المسلحة ليتحول إلى مشروع سياسي عسكري متكامل، يهدف إلى إعادة تشكيل غزة جغرافيًا وسكانيًا، تمهيدًا لفرض واقع جديد لا يشبه ما قبل السابع من أكتوبر. هذا المشروع، الذي تتكامل فيه أدوات القصف والتهجير والحصار والإدارة العسكرية، يقوم على ثلاث ركائز أساسية: التقسيم، والتطهير، وتعميم نموذج الاجتياح الذي جرى في رفح على بقية مناطق القطاع.

بعيدًا عن الضجيج الإعلامي حول تبادل الأسرى أو «تصفية قادة حماس»، فإن ما يجري في غزة أوسع وأخطر. نحن أمام خطة لتفكيك الكيان الجغرافي الفلسطيني الأخير المتماسك، وتحويله إلى بقع معزولة تتحكم بها إسرائيل أمنيًا، وتمارس عليها سيطرة غير مباشرة، من دون الحاجة إلى الوجود العسكري الدائم. وهذا ما يجب التوقف عنده وتحليله، لا من باب تسجيل المأساة، بل من أجل كشف أبعادها السياسية والاستراتيجية التي يتغافل عنها الكثيرون، عن قصد أو جهل.

تقسيم القطاع.. استراتيجية ما بعد الاحتلال

من يراقب التحركات الإسرائيلية في غزة يلاحظ أنها ليست عشوائية، بل محكومة بمنطق عسكري استعماري يسعى إلى تمزيق التراب الفلسطيني إلى وحدات جغرافية قابلة للضبط والسيطرة. منذ بداية الحرب، كان واضحًا أن الاحتلال يهدف إلى فصل الشمال عن الجنوب، من خلال التوغل في المنطقة الوسطى وعزل مدينة غزة عن خان يونس ورفح. ثم جاء الحديث الإسرائيلي عن مناطق «آمنة» أو «ممرات إنسانية» ليؤكد أن التقسيم لم يعد مجرد نتيجة عرضية للقصف، بل هدف بحد ذاته.

في هذا السياق، برزت محاولات لإقامة ما يشبه «الكانتونات» داخل غزة: كتلة سكانية في جنوب رفح، أخرى في دير البلح، وثالثة في مخيم النصيرات، وربما لاحقًا في جباليا أو بيت لاهيا. كل كتلة تصبح منطقة مغلقة، تتحكم إسرائيل في دخول المساعدات إليها، وتراقب من يخرج ويدخل منها، وتمنع أي شكل من أشكال الوحدة السياسية أو التنظيمية بين هذه الجيوب. الهدف هو واضح: منع إعادة بناء أي كيان فلسطيني موحّد، حتى ضمن رقعة صغيرة لا تتجاوز 360 كيلومترًا مربعًا.

وهذا التقسيم لا ينحصر في الجغرافيا فقط، بل يمتد إلى البنية الاجتماعية. فالتمايز القسري بين من نزح ومن بقي، بين من يشتبه بتعاونه مع المقاومة ومن يعتبر «محايدًا»، بين مناطق مدمرة وأخرى لا تزال قائمة، يخلق بيئة خصبة للصراعات الأهلية والانقسامات المجتمعية التي قد تمتد لعقود. وبهذا، يتحول التقسيم من فعل عسكري إلى سياسة استعمارية طويلة المدى.

التطهير السكاني: القتل الصامت

إذا كان القصف الإسرائيلي قد حصد عشرات الآلاف من الأرواح، فإن الوجه الآخر الأكثر خبثًا لهذه الحرب هو التطهير العرقي الصامت، الذي يجري تحت عنوان «الإخلاء الإنساني». فإسرائيل لا تكتفي بتدمير البنية التحتية للمدن، بل تفرض على سكانها النزوح الجماعي نحو مناطق مزدحمة ومكشوفة، ثم تلاحقهم بالقصف حتى هناك، في تكرار لمشهد اللجوء الأول الذي عاشه الفلسطينيون عام 1948.

منذ بدء العدوان، نزح أكثر من مليون وثلاثمئة ألف فلسطيني من الشمال إلى الجنوب، ثم نزح مئات الآلاف من رفح بعد اجتياحها إلى مناطق خان يونس ودير البلح، وصولًا إلى «الممر الساحلي» الذي بات يوصف بأنه أكبر مخيم مفتوح للاجئين في العالم. في هذه المناطق لا يوجد ماء ولا كهرباء ولا غذاء كاف، ومع ذلك تصر إسرائيل على أنها مناطق آمنة. أي أمان هذا الذي يُجبر فيه الإنسان على أن يعيش في خيمة بلا مرحاض، ويتعرض للقصف ليل نهار، ويُمنع من العودة إلى بيته المهدّم؟

الأخطر من ذلك أن هذا النزوح الجماعي يبدو مقصودًا، لا كأثر جانبي للعمليات العسكرية. فمنذ اجتياح الشمال، مُنع الأهالي من العودة، وجرى تدمير المرافق الأساسية كالمستشفيات والمدارس والأسواق، بل إن فرقًا إسرائيلية نشطت في تفخيخ المباني وتفجيرها عن بعد، لمنع إعادة الإعمار لاحقًا. ومع كل تقدم جديد للجيش الإسرائيلي، تزداد رقعة المناطق المحظورة، وتتقلص المساحة القابلة للسكن، في رسالة واضحة: لا عودة إلى الوراء، ومن خرج لا مكان له بيننا.

نموذج رفح: بروفة الإبادة الجماعية

ما جرى في رفح منذ بداية ماي 2025 ليس مجرد فصل جديد من فصول العدوان، بل هو تنفيذ حي لنموذج دقيق ترسمه إسرائيل لما سيكون عليه مصير بقية القطاع. رفح كانت تأوي ما يزيد عن مليون ومئتي ألف فلسطيني، معظمهم من النازحين، عندما بدأ الجيش الإسرائيلي هجومه البري عليها بحجة القضاء على «ما تبقى من كتائب حماس» في الجنوب. وخلال أيام قليلة، تحولت المدينة إلى مقبرة مفتوحة: تم قصف الأحياء السكنية، إحراق خيام اللاجئين، اقتحام المستشفيات، وتفجير عشرات المباني فوق رؤوس قاطنيها.

الاحتلال لم يكتفِ بالاجتياح، بل أغلق معبر رفح بشكل كامل، ومنع دخول المساعدات الإنسانية، وقطع آخر منفذ للفلسطينيين إلى الخارج، في محاولة لعزل القطاع بالكامل عن محيطه العربي. وفي الوقت نفسه، سعت إسرائيل إلى فرض ما تسميه «منطقة أمنية عازلة» تمتد على طول الحدود مع مصر، وهو ما يعني فعليًا ضمّ هذا الشريط إلى السيطرة العسكرية المباشرة، ومنع أي حركة لاحقة للفلسطينيين في هذه المنطقة، حتى ولو كانت لأغراض مدنية أو إنسانية.

نموذج رفح هو بروفة لتعميمه على باقي مناطق غزة، خصوصًا خان يونس ودير البلح. الخطّة واضحة: قصف مكثف، اجتياح بري محدود لكنه دموي، تهجير قسري، ثم إنشاء منطقة محظورة تُفرَض فيها السيطرة بالقوة وتُمنع العودة إليها. بهذه الطريقة، تكرّس إسرائيل نظامًا جديدًا يقوم على الإبادة البطيئة، لا فقط بالرصاص، بل عبر نزع المقومات الحياتية من السكان، وفرض ظروف تجعل من الاستقرار في غزة حلمًا مستحيلًا.

ما بعد الحرب: الاحتلال المقنّع

كل هذه العمليات ليست بلا هدف. فإسرائيل لا تريد العودة إلى الاحتلال المباشر، ولا ترغب في تسليم غزة للسلطة الفلسطينية، ولا تقبل باستمرار حكم حماس. ما تريده هو نموذج جديد من السيطرة، يمكن وصفه بـ «الاحتلال المقنّع»، تقوم فيه إدارة مدنية فلسطينية شكلية بإدارة الخدمات تحت رقابة أمنية إسرائيلية، بينما تتكفل أطراف عربية ودولية بتمويل إعادة الإعمار ضمن شروط صارمة تمنع أي تمويل للمقاومة أو للبنية المجتمعية المستقلة.

بهذا الشكل، تتحكم إسرائيل في المعابر والمعونات، وتفرض رقابتها على التعليم والصحة والإعلام، وتحول غزة إلى منطقة عازلة بين الكيان الصهيوني ومصر، بلا هوية سياسية واضحة، وبلا قيادة موحّدة، وبلا حلم وطني جامع. وهذا بالضبط هو أخطر ما في الخطة، لأنها لا تكتفي بتدمير الحجر، بل تسعى إلى تدمير الذاكرة والانتماء والأمل.

الصمت العربي والدولي: شراكة في الجريمة

رغم حجم المأساة، فإن الرد العربي والدولي بقي في مجمله باهتًا، يراوح بين الإدانة الخطابية والتواطؤ الضمني. بعض العواصم العربية اكتفت بالمناشدات، وبعضها الآخر سارع إلى تبرير المذبحة بصيغ دبلوماسية جبانة، فيما بدا أن ثمة من ينتظر انتهاء المعركة ليتسلّم «الإدارة المدنية» لغزة، في مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية أو السياسية.

أما المجتمع الدولي، فإنه كعادته يتعامل مع الكارثة بوصفها أزمة إنسانية قابلة للإغاثة، لا باعتبارها جريمة سياسية يجب إيقافها ومحاسبة مرتكبيها. والأنكى من ذلك أن بعض الدول الكبرى بدأت تروج علنًا لما يُسمّى «خطة ما بعد الحرب»، وكأن نتائج العدوان مقبولة، بل مشروعة، ما دام الفلسطيني قد هُزم بالسلاح.

الكلمة والموقف: معركة الوعي

في ظل هذا المشهد الدموي، تبقى المعركة الأساسية هي معركة الوعي والموقف. فالمطلوب اليوم ليس فقط التضامن العاطفي، بل إعادة بناء خطاب سياسي واضح، يرفض التطبيع، ويُعيد الاعتبار للمقاومة، ويكشف زيف الدعاية الإسرائيلية، ويمنع تمرير مشروع التقسيم والتفكيك.

المطلوب أن تتحرك النقابات والجامعات والمنظمات الحقوقية العربية والدولية، أن تتكلم الصحف، وتصرخ المنابر، ويُعاد تشكيل جبهة مقاومة شاملة، لا بالسلاح فقط، بل بالكلمة والصورة والموقف، لأن ما يجري في غزة هو امتحان أخلاقي وسياسي للعالم بأسره.

غزة لا تُهزم، ما دامت تصرخ. والموت فيها لا يُنهي الحياة، بل يُعيد تعريفها. وكل طلقة فيها، تفضح هذا العالم الكاذب، وتذكّرنا بأن فلسطين لا تُحرر بالقرارات الأممية، بل بالإرادة والصمود والوعي.

حين يصبح الحليب واللقاح رفاهية تحت الحصار

رضع غزة بين شبح الموت البطيء وصمت العالم

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، يتعرض الأطفال، ولا سيما الرضّع، لأسوأ كارثة إنسانية في العصر الحديث. لقد تحوّل الحصار الإسرائيلي من مجرد قيود على الحركة والاستيراد إلى سلاح استراتيجي يستهدف الأطفال في مهدهم، بحرمانهم من الغذاء، الدواء، والحياة، ومع استمرار القصف، وتدمير المستشفيات، ومنع دخول المساعدات، أصبح البقاء على قيد الحياة معجزة يومية لآلاف الرضّع في القطاع المحاصر.

ورغم التحذيرات المتكررة من المنظمات الدولية، لا يزال المجتمع الدولي متفرجًا، يكتفي بإحصاء الجثث، بينما تنهار منظومة الحياة في غزة، على مرأى ومسمع من العالم.

أرقام مفزعة: رضّع يموتون جوعًا وعطشًا

حسب منظمة الصحة العالمية (WHO)، يعاني أكثر من 345 ألف طفل دون سن الخامسة في غزة من خطر سوء التغذية، بينهم نحو 20 ألف رضيع مهددون بالموت بسبب انعدام الغذاء المناسب مثل الحليب الصناعي، إضافة إلى ندرة المياه الصالحة للشرب.

فيما كشفت تقارير إعلامية أن 9 من كل 10 أطفال في غزة يعانون من سوء التغذية، وأن نحو 60% من الرضع لا يحصلون على أي نوع من الرعاية الصحية المنتظمة، بسبب انهيار القطاع الصحي بالكامل.

من جانب آخر كان كل من مستشفى الشفاء ومجمع ناصر الطبي يعتمدان على ما تبقى من مولدات كهربائية لتشغيل الحاضنات، لكن بانقطاع الوقود، اضطر الأطباء إلى إخلاء الأطفال الخدّج وتركهم لمصيرهم.

وتشير تقارير طبية على أن حالات الوفاة الناتجة عن الجفاف، الإسهال، نقص الفيتامينات، والالتهابات تتصاعد، وخصوصًا في مراكز الإيواء التي باتت أشبه بمقابر جماعية للأطفال.

تدمير متعمّد للبنية الصحية: المولود محكوم بالموت

يشير تقرير منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من 70% من المرافق الصحية في غزة خرجت عن الخدمة، ومع غياب الكهرباء، تعطل الحاضنات، وانقطاع الأدوية، بات من المستحيل إنقاذ الرضّع الذين يولدون قبل أوانهم أو أولئك الذين يحتاجون إلى تدخل طبي فوري.

وفي هذا السياق، أظهر مقطع مصور من غزة طبيبًا يصرخ: «لدينا أطفال خدّج يموتون لأننا لا نملك حليبًا طبيًا ولا أجهزة أوكسجين!»، مشيرًا إلى أن الاحتلال يمنع دخول أي شحنات تحتوي على معدات طبية خاصة بالرعاية التخصصية للأطفال.

وتؤكد مصادر من داخل وزارة الصحة في غزة أن عشرات الأطفال ماتوا في الحاضنات خلال الأشهر الماضية، بسبب انقطاع الوقود والكهرباء، وتعطّل الأجهزة الطبية.

الماء... قاتل جديد للأطفال

المياه الملوثة أصبحت أحد أبرز أسباب الموت لدى الأطفال، فحسب تقرير TRT، يعاني أكثر من 70% من سكان غزة، معظمهم من الأطفال، من الإسهال الحاد نتيجة شرب المياه غير الصالحة، ومع غياب المضادات الحيوية وانعدام النظافة في أماكن الإيواء، تحوّلت هذه الحالات البسيطة إلى تهديد قاتل.

في تصريحات لمنظمة «أنقذوا الأطفال» (Save the Children)، أشارت المنظمة إلى أن معدل الإصابة بأمراض الإسهال ارتفع بنسبة 450% مقارنة بما قبل الحرب، وأن الرضع هم الأكثر عرضة للموت نتيجة الجفاف الناتج عن هذه الأمراض.

اللقاحات: رفاهية ممنوعة

اللقاحات الأساسية التي تحمي الأطفال من أمراض قاتلة مثل الحصبة، الدفتيريا، شلل الأطفال، والتهاب الكبد الوبائي، اختفت تمامًا من القطاع منذ الأشهر الأولى للحرب، تقول منظمة الصحة العالمية إن مخزون اللقاحات نفد بالكامل بحلول جانفي 2024، وإن أكثر من 200 ألف طفل لم يتلقوا أي جرعة تطعيم منذ بدء الحرب.

في ظل ذلك، تحذر منظمة الصحة العالمية من احتمال تفشي أوبئة في القطاع، وخصوصًا مع تكدّس السكان في مناطق الإيواء، وغياب الصرف الصحي، ونقص المياه النظيفة.

وتشير التقارير الطبية إلى أن عدد الأطفال الذين يعانون من أعراض أمراض تنفسية وجلديّة تضاعف 3 مرات، دون أي إمكانيات طبية لعلاجهم.

الرضاعة الطبيعية غير ممكنة: أمهات جائعات وأجساد منهكة

في ظل انعدام الغذاء، تعجز الأمهات عن إرضاع أطفالهن، معظم النساء يعانين من فقر دم حاد، وهزال، ونقص حاد في السعرات الحرارية، ما يجعل إنتاج الحليب مستحيلًا.

وتتلخص معاناة الكثير من الأمهات في صرخة أم نازحة في رفح تقول: «ابني يبكي ليلًا ونهارًا، لا أستطيع إرضاعه، ولا يوجد حليب، أشعر أنني أراه يموت ببطء».

الأمم المتحدة أكدت أن 95% من الأمهات في غزة يعانين من سوء تغذية، وأن الأطفال الذين يعتمدون على الرضاعة الطبيعية يواجهون خطر المجاعة مع أمهاتهم.

تجويع ممنهج: جريمة حرب بلا عقاب

تؤكد منظمات حقوق الإنسان أن ما يحدث في غزة ليس مجرد أزمة إنسانية، بل تجويع ممنهج يرقى إلى مستوى جريمة حرب، استخدام التجويع كوسيلة للضغط على المدنيين محظور بموجب اتفاقيات جنيف.

وتشير منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى أن منع المساعدات الغذائية والطبية، بما فيها حليب الأطفال واللقاحات، يشكل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي.

ومع ذلك، لم يُتخذ أي إجراء عملي لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي، الذي يواصل تدمير الشاحنات وعرقلة دخول المساعدات، بحجة «مخاوف أمنية».

صمت المجتمع الدولي: شراكة في الجريمة

وسط كل هذه الانتهاكات، يلتزم المجتمع الدولي الصمت، باستثناء بيانات الإدانة الشكلية، لم يتم الضغط الجاد على حكومة الاحتلال الإسرائيلي للسماح بمرور المساعدات، كما أن الدعم العسكري الغربي لها يستمر دون قيود.

يرى مراقبون أن صمت العالم، وخاصة الدول الغربية، يجعلها شريكة في الجرائم ضد أطفال غزة، فحين يُمنح القاتل الحصانة، يتحول الجوع إلى سلاح مشروع، والموت إلى مصير محتوم.

حرب «بلا قلب»

في غزة، لا يُقتل الأطفال بالقنابل فقط، بل بالجوع، والعطش، والإهمال، حين يُحرم الرضيع من حليبه، وأمه من غذائها، ويُمنع اللقاح، وتُدمّر الحاضنة، يصبح الحصار أداة إبادة بطيئة لذبح الطفولة دون دماء.

إن التاريخ سيسجّل أن رضّعًا ماتوا في القرن الحادي والعشرين لأن العالم اعتبرهم «أضرارًا جانبية» في حرب بلا قلب، والمفارقة أن هؤلاء الرضع بسبب الجوع لا يملكون حتى القدرة على البكاء بصوت مسموع، فقط أجسادهم الضئيلة تصرخ في صمت: «نحن الضحايا... ولا أحد يسمع».

رصاص الاحتلال يستهدف ديبلوماسيين في جنين

صفعة جديدة للقانون الدولي وتآكل الدعم الدولي لاسرائيل

في حادثة خطيرة تُضاف إلى سجل الاحتلال الإسرائيلي الحافل بانتهاكات القانون الدولي، أقدمت قوات الاحتلال، يوم الأربعاء 21 ماي 2025، على إطلاق الرصاص الحي باتجاه وفد دبلوماسي رفيع يضم سفراء وقناصل من أكثر من ثلاثين دولة، خلال زيارة ميدانية إلى مدخل مخيم جنين شمال الضفة الغربية المحتلة.

الهجوم الذي لم يسفر عن إصابات جسدية، كشف بوضوح استخفاف «إسرائيل» بالمجتمع الدولي، وفضح ما بات يُنظر إليه كممارسة ممنهجة تنتهك الأعراف الدبلوماسية والإنسانية، في وقت تتصاعد فيه الإدانات الدولية للعدوان الإسرائيلي على غزة والضفة الغربية.

رصاص الاحتلال لا يفرّق بين مدنيين ودبلوماسيين

لم تكن زيارة الوفد الدولي إلى جنين إلا محاولة لتقصي الحقائق عن الوضع الميداني والكارثة الإنسانية التي يعاني منها سكان المخيم، بعد أشهر من القصف الإسرائيلي والتدمير الشامل للبنى التحتية وبيوت المدنيين. لكن الرد الإسرائيلي جاء بالرصاص.

أظهرت لقطات مصوّرة حالة من الذعر في صفوف أعضاء الوفد، بينهم سفراء من دول عربية وغربية، فرّوا مسرعين مع بدء إطلاق النار المباشر باتجاههم، ما يعكس درجة الخطورة التي تعرضوا لها رغم تمتّعهم بالحصانة الدبلوماسية المفترضة.

الواقعة أثارت موجة غضب عارمة في الأوساط السياسية والدبلوماسية العالمية، ودفعت العديد من العواصم إلى استدعاء سفراء الاحتلال، للمطالبة بتوضيحات عاجلة ومحاسبة المسؤولين.

الجيش الإسرائيلي، وكعادته، سارع إلى تبرير الحادث بزعم أن الوفد انحرف عن المسار المخصص له، مدعياً أن إطلاق النار كان تحذيرياً في الهواء، وهو ما يتناقض تماماً مع شهادات الحضور والتسجيلات المصوَّرة التي أظهرت حالة الهلع نتيجة إطلاق نار مباشر وكثيف، ولعلّ التبرير الإسرائيلي الفجّ يكشف مرة أخرى مدى الاستخفاف بالاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 التي تضمن حرمة الدبلوماسيين وتمنع تعريضهم لأي خطر.

الهجوم قوبل بتنديد واسع من دول عربية وغربية، أبرزها مصر والأردن وتركيا وكندا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأجمعت التصريحات الرسمية على أن ما جرى خرق صارخ للقانون الدولي والدبلوماسي، وتهديد مباشر للسلم العالمي.

فرنسا استدعت السفير الإسرائيلي، ووصفت الحادث بـ«التهديد غير المقبول»، أما إسبانيا، فقد نددت بشدة، وطالبت برد مشترك مع الدول المتضررة، بدورها، كندا عبّرت عن «قلق بالغ»، فيما اعتبرت ألمانيا أن الحادث تم دون مبرر، مؤكدة أن وفدها كان منسقاً بالكامل مع الجيش الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

من جهتها، أدانت الأمم المتحدة الواقعة، واعتبرت إطلاق النار على دبلوماسيين، بينهم موظفون أمميون، تصرفاً لا يمكن تبريره، داعية إلى فتح تحقيق شامل ومحاسبة الجناة.

الحادثة الدبلوماسية جاءت في توقيت حرج بالنسبة لـ«إسرائيل»، التي تواجه تراجعاً غير مسبوق في دعم حلفائها الأوروبيين، فقد كشفت مجلة دير شبيغل الألمانية أن كثيراً من الدول الأوروبية، حتى الحليفة تقليدياً لتل أبيب، باتت تُظهر نفاد صبرها إزاء السياسات العدوانية الإسرائيلية، وخاصة في غزة والضفة.

ففي اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأخير، دعت 17 دولة من أصل 27 إلى إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية مع «إسرائيل»، في خطوة لم تكن لتحدث لولا تصاعد الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وتهديدها للسلم الدولي.

جنين وغزة: وجهان لعدوان واحد

لا يمكن عزل واقعة إطلاق النار على الوفد الدبلوماسي عن العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، حيث ارتفعت حصيلة الشهداء إلى أكثر من 85 فلسطينياً في غارات متواصلة شنتها الطائرات الحربية ليلة الثلاثاء وفجر الأربعاء، وسط انهيار شبه كامل للبنى التحتية ونزوح مئات الآلاف.

ورغم الإعلان الإسرائيلي عن السماح بدخول مساعدات إنسانية، أكدت تقارير الأمم المتحدة أن عدد الشاحنات المسموح لها بالدخول لا يتجاوز العشرات، وهو رقم بعيد جداً عن الحاجة اليومية التي تتطلب مئات الشاحنات لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات.

واعتبرت منظمة «أطباء بلا حدود» أن «إسرائيل» تستخدم ملف المساعدات كأداة دعائية لتحسين صورتها، بينما تواصل فرض حصار شامل على القطاع، يمنع حتى دخول المواد الأساسية كالغذاء والدواء والخيام.

ما جرى في جنين ليس مجرد خطأ ميداني، بل رسالة إسرائيلية واضحة للعالم مفادها بأن لا قوانين تُلزمها، ولا أعراف دبلوماسية تُرهبها، والاعتداء على وفد دبلوماسي رفيع، جاء في سياق عدواني شامل يستهدف المدنيين والصحفيين والمؤسسات الطبية والإنسانية، ويتحدى الإرادة الدولية برمّتها.

في المقابل، يبدو أن النفوذ الإسرائيلي التقليدي في العواصم الأوروبية بات يتآكل تدريجياً، ومع ازدياد الأصوات الغربية المنادية بوقف الحرب، وظهور انقسام داخلي غير مسبوق في المجتمع الإسرائيلي نفسه، يجد الاحتلال نفسه في موقع غير مريح على الساحة الدولية.

إن رصاص جنود الاحتلال في جنين لم يصب الدبلوماسيين جسدياً، لكنه أصاب الهيبة الإسرائيلية في مقتل، وأعاد تعريفها عالمياً كدولة مارقة تمارس الإرهاب الرسمي بلا خجل، وإذا لم تتبع الإدانات الدولية إجراءات ملموسة، فإن صمت العالم سيُقرأ كضوء أخضر لمزيد من الجرائم.